J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 8 (9): 583 - 595, 2017

A Comparative Study for Mechanisms to Attract Foreign Investment in Egypt and some Arab Countries

Yehia, Y. A. and Doaa M. Mohamed
Agricultural Economics Research Institute

دراسة مقارنة لآليات جذب الاستثمار الاجنبى فى مصر وبعض الدول العربية وانعكاسه على الاستثمار الزراعى المصرى

يحي عبد الرحمن يحى و دوعاء ممدوح محمد
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - مركز البحوث الزراعية

الملخص

أوضحت التقديرات أن مصر تأتى فى المرتبة الثانية على مستوى الوطن العربى من حيث تدفقات الاستثمار الاجنبى ، وذلك بقيمة بلغت 8.1 مليار دولار تمثل نحو 26.3% من اجمالى التدفقات الواردة للدول العربية والمقدرة بنحو 30.8 مليار دولار عام 2016 . وبالرغم من ذلك تأتى مصر وفقا للتصنيف العالمى والمؤشرات الدولية ضمن مجموعة الدول الضعيفة جدا من حيث القدرة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر ، والأقل فى عوامل جذب الاستثمار ويسبقها دول عربية أخرى. مما يتطلب البحث وراء تراجع المؤشرات الدولية المصرية مقارنة ببعض الدول العربية ، ومدى انعكاس قدرة مصر على جذب الاستثمار الاجنبى على تدفق الاستثمار الى القطاع الزراعى المصرى . ومن ثم استهدف البحث مقارنة آليات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر وبعض الدول العربية وانعكاس ذلك على حجم الاستثمارات الاجنبية الموجهة للقطاع الزراعى المصرى. وقد اظهرت النتائج استحواذ المملكة العربية السعودية على المرتبة الاولى فى حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة وذلك بنسبة بلغت نحو 27.7% خلال الفترة (2011-2016) مقارنة بنحو 38.2% من اجمالى حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية خلال الفترة (2006-2010) وذلك لتراجع حجم الاستثمارات الواردة للمنطقة العربية . يليها كل من مصر والإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 11.44 % ، 10.9% لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (2006-2010) ، كما ظهرت المغرب بوضوح على خارطة الجذب الاستثماري العربي خلال الفترة (201-2016) بنسبة بلغت 8.1% مقارنة بنحو 3% فى الفترة الاولى . وقد يعزى ذلك لما تعرضت له مصر خلال تلك الفترة من تغيرات سياسة ادت لحالة من التراجع الاقتصادى وهروب رؤوس الأموال الاجنبية منها الى مناطق اكثر استقرار كالامارات والمغرب . تأتى مصر فى صدارة الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاستثمارية الاجنبية بقيمة بلغت نحو 40.9 مليار دولار تمثل نحو 44.3% من اجمالى قيمة المشروعات الاستثمارية فى المنطقة العربية عام 2016 والمقدرة بنحو 92.3 مليار دولار . وفق مؤشر التنافسية عام 2017 تاتى المغرب فى الترتيب 70 عام 2016 واحتفظت بالمرتبة الثامنة عربيا ، تلتها لبنان فى المرتبة 101 عالميا و ال11 عربيا وجاءت مصر والتى كانت من اقدم الدول التى شاركت فى الخضوع للتقيم فى المرتبة 115 عالميا وال 12 عربيا عام 2016 وقد يرجع ذلك للاحداث السياسية التى شهدتها مصر خلال السنوات القليلة الماضية والتى عصفت بالاقتصاد المصرى واثرت على القطاع المالى ورفعت معدل التضخم . على الرغم من كون مصر دولة زراعية فى المقام الاول الا ان المغرب تفوقت عليها فى الاهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع الزراعى الى الناتج المحلى حيث قدرت بنحو 13% عام 2016، رغم ما شهدته من تراجع بينما بلغت الاهمية النسبية للقيمة المضافة فى القطاع الزراعى المصرى نحو 12% . ومن ثم يوصى البحث بالتالى : *الاسراع بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى بما يسهم فى خفض معدلات التضخم وعجز الموازنة ويعطى للمستثمر ثقة فى قدرة المقتصد المصرى على توفير مناخ استثمارى مشجع . *يجب اتخاذ حزمة من السياسات الإصلاحية المعنية بالقطاع الزراعى بوجه خاص ، تتضمن سن تشريع خاص بالاستثمار فى القطاع الزراعى وتحفيز المستثمر الاجنبى والمحلى على العمل فى هذا القطاع الهام ، سواء بسياسات ضريبية محفزة ، قروض استثمارية بفائدة مدعومة واجل طويلة ، تطوير البيئة المؤسسية العاملة فى القطاع الزراعى ، توفير الخدمات اللوجيستية للقطاع . *تحديد خريطة استثمارية محددة بالمناطق المستهدف الاستثمار الزراعى بها ، والفرص الاستثمارية المتاحة بكل منطقة ، وانماط الاستثمار المستهدف تنفيذها بما يخدم تحقيق هدف التنمية المستدامة ، وليس جذب الاستثمارات دون توجيه لها .

المقدمة

لعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورا ديناميكيا ومكملا للاستثمارات المحلية فى البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية. فبالإضافة إلى دوره فى عملية التمويل الرأسمالى ، فأنه يعد وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج ، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية ، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة ، فضلا عن دوره فى رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية ،أو تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية ، وتعميق وتوسيع الهياكل الإنتاجية . وقد انتهجت كثير من الدول العديد من السياسات بهدف زيادة درجات التحرر الاقتصادى لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمى ، وتبنى سياسات اكثر انفتاحاً فى مجال التجارة والاستثمار كسياسة تشجيع التصدير ، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثمارى الملائم لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبى فضلا عن اثر المضاعف الذى يتولد عن الاستثمار الأجنبى ، والذى يمكن أن يكون اكبر إذا تمكنت السياسات الاقتصادية للدول من توفير المناخ الاستثمارى الملائم الذي يهيئ البيئة المناسبة لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي .

مشكلة البحث

أوضحت التقديرات العالمية لصندوق النقد الدولى وتقارير الاونكتاد أن مصر تأتى فى المرتبة الثانية على مستوى الوطن العربى من حيث تدفقات الاستثمار الاجنبى ، وذلك بقيمة بلغت 8.1 مليار دولار تمثل نحو 26.3% من اجمالى التدفقات الواردة للدول العربية والمقدرة بنحو 30.8 مليار دولار عام 2016 (1) . كما تأتى فى المرتبة الأولى من حيث الدول المستقبلة لمشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر بقيمة بلغت 40.9 مليار دولار تمثل حو 44.3% من اجمالى قيمة المشروعات الاستثمارية فى الوطن العربى ، والمقدرة بنحو 94 مليار دولار عام 2016 (2). وبالرغم من ذلك تأتى مصر وفقا للتصنيف العالمى والمؤشرات الدولية ضمن مجموعة الدول الضعيفة جدا من حيث القدرة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر ، والأقل فى عوامل جذب الاستثمار ويسبقها دول عربية أخرى مثل : الأردن ، لبنان ، المغرب على الرغم من ضعف حجم الاستثمار الموجه لتلك الدول . مما يتطلب البحث وراء تراجع المؤشرات الدولية المصرية مقارنة ببعض الدول العربية ، ومدى انعكاس قدرة مصر على جذب الاستثمار الاجنبى على تدفق الاستثمار الى القطاع الزراعى المصرى .

هدف البحث

يستهدف البحث مقارنة آليات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر وبعض الدول العربية وانعكاس ذلك على حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع الزراعى المصرى. وذلك من خلال التعرف على :

حجم الاستثمار الاجنبى الموجه للمنطقة العربية ، تحديد أهم الدول التى تنافس مصر فى تحقيق المؤشرات العالمية لجذب الاستثمار ، مقارنة آليات تحفيز الاستثمار فى الدول الجاذبة للاستثمار . انعكاس القدرة على جذب الاستثمار الاجنبى على حجم الاستثمار الموجه للقطاع الزراعى .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي من الناحيتين الوصفية و الكمية حيث تم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية البسيطة مثل المتوسط الحسابى والأهمية النسبية ، و المتغيرات الصورية .وقد اعتمد البحث على استخدام البيانات الدولية المنشورة منها وغير المنشورة حيث استمدت البيانات من خلال المواقع الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) موقع كل من: صندوق النقد الدولى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، المفوضية السامية للتخطيط بالمملكة المغربية ، وزارة التخطيط اللبنانية ، التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، كما تمت الاستعانة بالأبحاث والتقارير و الرسائل العلمية التى تتصل بموضوع البحث . وقد استخدمت الدراسة بيانات الفترة (2003-2016) .

الاستثمار الأجنبى المباشر :

يعرف الاستثمار الاجنبى المباشر وفقا لتعريف الهيئات الدولية المعنية وهى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية DECD ، و صندوق النقد الدولي FMI ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بانه ذلك النوع من الاستثمار الدولى الذى يعكس حصول كيان مقيم (مستثمر مباشر) فى اقتصاد ما على مصلحة دائمة فى مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) فى اقتصاد اخر ، وتنطوى تلك المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة ، بالاضافى الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ فى ادارة المؤسسة (i).

تحليل وضع الاستثمارات الأجنبية فى الوطن العربى

تنقسم الاستثمارات الاجنبية فى الوطن العربى الى استثمارات اجنبية واردة الى الدول العربية واستثمارات اجنبية مباشرة صادرة من الدول العربية ،ويركز البحث على جانب الاستثمارات الاجنبية الواردة فقط .

---

(1) UNCTAD ,World Investment Report, Investment and The Digital Economy , Geneva, 2017

(2) FDI Markets ,2017, www.fdimarkets.com

وقد شهد تدفق الاستثمارات الاجنبية للدول العربية تغيرا كبيرا خلال فترة الدراسة (2006-2016) نظرا للتغيرات السياسية والاقتصادية التى تعرضت لها المنطقة العربية ومن ثم تم تقسيم فترة الدراسة الى فترتين الفترة الاولى (2006-2010) وهى الفترة التى سبقت اندلاع الحركات الثورية وما اعقبها من مشاكل سياسية واقتصادية فى كثير من الدول العربية ، الفترة الثانية هى (2011-2016) .

يوضح الجدول رقم (1) تطور حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2006-2016) حيث تبين تزايد اجمالى الاستثمارات الواردة من حوالى 69.9 مليار دولار عام 2006 الى نحو 88.2 مليار دولار عام 2008 ثم تراجع حجم الاستثمارات مرة اخرى الى نحو 70 مليار دولار تقريبا وذلك بمتوسط سنوى بلغ حوالى 77.3 مليار دولار . وبدراسة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية خلال الفترة (2011-2016) يتبين انخفاض حجم الاستثمارات الاجنبية من حوالى 70 مليار دولار عام 2010 الى نحو 40.25 مليار دولار عام 2011 تناقص الى نحو 30.8 مليار دولار عام 2016 وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو 36.7 مليار دولار .

جدول 1. تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2006-2016) القيمة : مليون دولار

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2006-2010)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة	الأهمية النسبية
الأردن	3.544	2.622	2.826	2.413	1.689	2.619	3.39
الإمارات	12.806	14.187	5.063	1.134	8.797	8.397	10.86
البحرين	2.915	0.912	2.638	0.257	0.156	1.376	1.78
تونس	3.308	1.616	2.759	1.688	1.513	2.177	2.82
الجزائر	1.888	1.743	2.632	2.754	2.301	2.264	2.93
جيبوتي	0.108	0.195	0.229	0.075	0.037	0.129	0.17
السعودية	18.293	24.319	39.456	36.458	29.233	29.55	38.24
السودان	1.842	1.504	1.653	1.726	2.064	1.758	2.27
سوريا	0.659	1.242	1.466	2.570	1.469	1.481	1.92
الصومال	0.096	0.141	0.087	0.108	0.112	0.109	0.14
العراق	0.383	0.972	1.856	1.598	1.396	1.241	1.61
سلطنة عمان	1.597	3.332	2.952	1.485	1.243	2.122	2.75
فلسطين	0.019	0.028	0.052	0.300	0.206	0.121	0.16
قطر	3.500	4.700	3.779	8.125	4.670	4.955	6.41
الكويت	0.121	0.112	-0.006	1.114	1.305	0.529	0.68
لبنان	3.132	3.376	4.002	4.379	3.708	3.719	4.81
ليبيا	2.064	3.850	3.180	3.310	1.909	2.863	3.70
مصر	10.043	11.578	9.495	6.712	6.386	8.843	11.44
المغرب	2.449	2.805	2.487	1.952	1.574	2.253	2.92
اليمن	1.121	0.917	1.555	0.129	0.189	0.782	1.01
الإجمالى العربى	69.888	80.151	88.159	78.286	69.955	77.288	100.000

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2011-2016)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة	الاهمية النسبية
الأردن	1.486	1.548	1.947	2.178	1.600	1.539	1.716	4.68
الإمارات	7.152	8.828	9.491	10.823	8.795	8.986	9.013	24.56
البحرين	0.098	1.545	3.729	1.519	-0.797	0.282	1.063	2.90
تونس	1.148	1.603	1.117	1.064	1.002	0.958	1.148	3.13
الجزائر	2.580	1.499	1.684	1.507	-0.584	1.546	1.372	3.74
جيبوتي	0.079	0.110	0.286	0.153	0.124	0.160	0.152	0.41
السعودية	16.308	12.182	8.865	8.012	8.141	7.453	10.160	27.68
السودان	1.734	2.311	1.688	1.251	1.728	1.064	1.629	4.44
سوريا	0.804	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.134	0.37
الصومال	0.102	0.107	0.258	0.283	0.306	0.339	0.233	0.63
العراق	1.882	3.400	-3.263	-10.340	-7.752	-5.911	-3.664	-9.98
سلطنة عمان	1.628	1.365	1.612	1.506	-2.692	0.142	0.594	1.62
فلسطين	0.349	0.058	0.176	0.160	0.103	0.269	0.186	0.51
قطر	0.939	0.396	-0.840	1.040	1.071	0.774	0.563	1.53
الكويت	3.259	2.873	1.434	0.953	0.293	0.275	1.515	4.13
لبنان	3.137	3.111	2.661	2.907	2.353	2.564	2.789	7.60
ليبيا	0.000	1.425	0.702	0.050	0.726	0.493	0.566	1.54
مصر	-0.483	6.031	4.256	4.612	6.925	8.107	4.908	13.37
المغرب	2.568	2.728	3.298	3.561	3.255	2.322	2.955	8.05
اليمن	-0.518	-0.531	-0.134	-0.233	-0.015	-0.561	-0.332	-0.90
الإجمالي العربي	44.254	50.592	38.965	31.007	24.582	30.798	36.700	100.000

المصدر : الأونكتاد ، تقرير العالمى للاستثمار 2017، جنيف .

وبدراسة الاهمية النسبية للدول العربية المستقبلة للاستثمارات الاجنبية خلال فترة الدراسة تبين من دراسة جدول رقم (1) استحواذ المملكة العربية السعودية على المرتبة الاولى فى حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة وذلك بنسبة بلغت نحو 27.7% خلال الفترة (2011-2016) مقارنة بنحو 38.2% من اجمالى حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية خلال الفترة (2006-2010) وذلك لتراجع حجم الاستثمارات الواردة للمنطقة العربية .

يليها كل من مصر والإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 11.44 % ، 10.9% لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (2006-2010) . بينما شهدت الفترة (2011-2016) تقدم الإمارات الى المرتبة الثانية بعد السعودية بنسبة بلغت نحو 24.6 % ، يليها مصر بنسبة بلغت نحو 13.4% ، مما يعنى تركز الاستثمار الاجنبى المباشر الوارد فى عدد محدود من الدول العربية حيث تستحوذ السعودية والامارات ومصر على نحو 79.7% من اجمالى الاستثمارات الواردة عام 2016 .

بينما ارتفع نصيب لبنان من الاستثمارات الواردة من نحو 4.8% خلال الفترة الاولى الى 7.6% خلال الفترة (2011-2016) ، كما ظهرت المغرب بوضوح على خارطة الجذب الاستثماري العربي خلال الفترة (201-2016) بنسبة بلغت 8.1% مقارنة بنحو 3% فى الفترة الأولى . وقد يعزى ذلك لما تعرضت له مصر خلال تلك الفترة من تغيرات سياسة أدت لحالة من التراجع الاقتصادى وهروب رؤوس الأموال الأجنبية منها الى مناطق اكثر استقرار كالإمارات والمغرب ولبنان على الرغم من تراجع حجم الاستثمارات بوجه عام خلال فترتى الدراسة .

ومن ثم نجد ان تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الواردة للدول العربية قد شهدت ارتفاعا بنسبة 25% من 24.6 مليار دولار عام 2015 الى نحو 30.8 مليار دولار عام 2016 ، الا انها لم ترق الى ثلث قيمة التدفقات القياسية التى بلغتها عام 2008 حيث قدرت بنحو 88.2 مليار دولار . كما مثلت الاستثمارات الواردة للدول العربية نحو 1.8% من اجمالى الاستثمار العالمى البالغ 1774 مليار دولار عام 2016 بينما مثلت نحو 4.8% من اجمالى الاستثمار الموجه للدول النامية والمقدر بنحو 646 مليار دولار لنفس العام .

([1]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان ، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت،2017 .

تقدير اثر التغيرات السياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول العربية

وقد تم اختبار أثر التغيرات الهيكلية (Structural Change)(ii) للتغيرات الاقتصادية الناتجة عن الاحداث السياسية التى عصفت بالمنطقة العربية وادت الى تراجع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2006-2016) وذلك باستخدام أسلوب المتغيرات الانتقالية من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين : الفترة الأولى قبل التغيرات السياسية للمنطقة (2006-2010) والفترة الثانية بعد التغيرات السياسية (2011-2016) . وذلك بوضع ثلاث متغيرات مستقلة بالمعادلة الأول (X) ويعبر عن الزمن (Time Trend) والثانى متغير انتقالى (D) يأخذ القيم صفر خلال الفترة الأولى والقيم واحد خلال الفترة الثانية ويسمى (Zero-One Dummy Variables) ثم المتغير المستقل الثالث (DX) وهو حاصل ضرب متغير الزمن فى المتغير انتقالى ويسمى ذلك المتغير (Cross Product) ويمكن توصيف تلك المعادلة كالتالى :

$$Yt = \alpha + \beta_1 X + \beta 2\ D + \beta 3\ DX$$

وبالتالى يمكن اشتقاق معادلة الفترة الأولى كالتالى :

$$Yt1 = \alpha + \beta 1X$$

كما يمكن اشتقاق معادلة الفترة الثانية كالتالى :

$$Yt2 = (\alpha + \beta 2) + (\beta 1 + \beta 3)\ X$$

ويوضح الجدول رقم (2) أثر التغيرات السياسية على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية ،حيث يتبين من النموذج الأثر المعنوى للتغيرات السياسية الحادثة على حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية ، حيث تشير التقديرات الى تناقص حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة للدول العربية بمقدار سنوى قدر بنحو 0.17 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2006-2010) ، بينما تناقص حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة للدول العربية خلال الفترة (2011-2016) بمقدار سنوى بلغ حوالى 4.38 مليار دولار . تقدير اثر التغيرات السياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية لاهم الدول العربية التى عانت من اضطرابات سياسية

1. سوريا : بلغ متوسط تدفق الاستثمار الاجنبى الى سوريا حوالى 1.48 مليار دولار خلال الفترة (2006 -2010) ، بينما شهدت الفترة بعد عام 2011 انعدام تدفق اى استثمارات نظرا للاوضاع السياسية والامنية السيئة ، ويوضح الجدول رقم (2) أثر التغيرات السياسية على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة لسوريا ،حيث تبين من النموذج الأثر المعنوى للتغيرات السياسية الحادثة على حجم الاستثمارات الواردة ، حيث تشير التقديرات الى تزايد حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة لسوريا بمقدار سنوى قدر بنحو 0.295 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2006-2010) ، بينما تناقص حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لسوريا خلال الفترة (2011-2016) بمقدار سنوى بلغ حوالى 0.115 مليار دولار .
2. تونس : قدر متوسط تدفق الاستثمار الاجنبى الى تونس بنحو2.2 مليار دولار خلال الفترة (2006 -2010) ، بينما بلغ نحو 1.15 مليار دولار خلال الفترة (2011-2016) ، وتشير التقديرات الى وجود أثر معنوى للتغيرات السياسية على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة لتونس ، حيث تبين تناقص حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة بمقدار سنوى قدر بنحو 0.35 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2006-2010) ، بينما قدر معدل التناقص بنحو 0.08 مليار دولار خلال الفترة (2011-2016) .
3. اليمن : يوضح الجدول رقم (1) ان متوسط حجم الاستثمار الاجنبى المباشر الوارد الى اليمن قد بلغ نحو 0.78 مليار دولار خلال الفترة (2006-2010) بينما شهدت الفترة من (2011-2016) انسحاب الاستثمارات الاجنبية من اليمن نتيجة لحدة الصراعات السياسية الدائرة ، وبقياس اثر التغيرات السياسية على تدفق الاستثمار الاجنبى لليمن تبين من الجدول رقم (2) ، حيث تبين تناقص حجم الاستثمار الاجنبى بمقدار سنوى معنوى احصائيا قدر بنحو 0.27 مليار دولار خلال الفترة (2006-2010) ، بينما شهدت الفترة التى اعقبت التغيرات السياسية تناق حجم الاستثمار الاجنبى بمقدار سنوى بلغ حوالى 3.3 مليار دولار
4. ليبيا : قدر متوسط الاستثمار الاجنبى الوارد للجماهيرية الليبية بنحو 2.86 مليار دولار خلال الفترة (2006-2010) بينما بلغ نحو 0.57 مليار دولار خلال الفترة (2011-2016) . وبتقدير اثر التغيرات السياسية على تدفق الاستثمار الاجنبى للجماهيرية الليبية ان الفترة الاولى شهدت تناقصا معنويا بمقدار سنوى قدر بنحو 0.09 مليار دولار ، بينما بلغ مقدار التناقص السنوى نحو 0.2 مليار دولار خلال الفترة (2011-2016) .
5. مصر : بدراسة الجدول رقم (1) يتبين متوسط الاستثمار الاجنبى المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة (2006-2016) قد بلغ حوالى 6.7 مليار دولار ، وبدراسة تطور الاستثمار الاجنبى الوارد الى مصر خلال الفترة (2006-2010) يتبين تناقص حجم الاستثمار الاجنبى الوارد من حوالى 10.04 مليار دولار عام 2006 الى نحو 6.4 مليار دولار عام 2010 ، وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو 8.8 مليار دولار ، ومع تدهور الاوضاع السياسية وعدم الاستقرار الامنى انخفض حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة الى مصر بل وانسحبت كثير من رؤوس الاموال الى خارج مصر حيث قدر اجمالى رؤوس الاموال المسحوبة من مصر بنحو 0.48 مليار دولار عام 2011 وقد مثلت الفترة (2011-2016) فترة حرجة للاقتصاد المصر بوجه عام ومع عودة الاستقرار السياسى فى عام 2014 بدات الاستثمارات الاجنبية الوافدة فى الاستمرار حيث قدر حجم الاستثمار الاجنبى بنحو 4.6 مليار دولار تزايدت الى نحو 8.1 مليار دولار عام 2016 وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو 5 مليار دولار .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام تبين ان اجمالى الاستثمار الاجنبى الوارد لمصر قد اخذ اتجاها عاما متناقصا لم تثبت معنويته احصائيا مما يعنى ان القيم تدور حول متوسطاتها .

جدول 2. تقدير تطور تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر لبعض الدول العربية خلال الفترة (2006-2016) باستخدام المتغيرات الصورية

الدولة	المعادلة	قبل التغيرات السياسية	بعد التغيرات السياسية
الوطن العربي	Yt = 77.8 – 0.17 X – 3.9 D – 4.21 DX (-1.23) (-1.77) (-1.46) F = 35.5 R- sq (adj) = 0.90	Yt1 = 77.8 – 0.17 X	Yt2 = 73.9 – 4.38X
مصر	Yt = 12.5 – 1.22 X – 18.8 D - 2.53 DX (3.8) (-4.8) (-2.3) F = 10.2 R- sq (adj) = 0.74	Yt1 = 12.5 – 1.22 X	Yt2 = -6.3 – 3.75 X
سوريا	Yt = 0.597 + 0.295 X + 0.51 D - 410 DX (-2.35) (1) (-2.1) F = 10.4 R- sq (adj) = 0.73	Yt1 = 0.597 + 0.295 X	Yt2 = 1.11 – 0.115 X
اليمن	Yt = 1.58 – 0.265 X – 2.21 D - 3 DX (1.95) (-2.4) (-2.2) F = 9.1 R- sq (adj) = 0.70	Yt1 = 1.58 – 0.265 X	Yt2 = -6.3 – 3.27 X
تونس	Yt = 3.23 – 0.352 X – 1.4 D + 0.272 DX (1.5) (-1.4) (-2.38) F = 6.5 R- sq (adj) = 0.62	Yt1 = 3.23 – 0.352 X	Yt2 = 1.83 – 0.08 X
ليبيا	Yt = 3.12 – 0.09 X – 2.48 D + 0.08 DX (0.55) (-1.6) (-0.75) F = 8.2 R- sq (adj) = 0.68	Yt1 = 3.12 – 0.09 X	Yt2 = 0.64 – 0.16 X

Yt_1 تعبر عن القيمة التقديرية الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية قبل التغيرات السياسية Yt_2 : الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية بعد التغيرات السياسية
( ) الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة .
المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (1) بالبحث

كما تشير التقديرات بجدول رقم (2) الى انه تم اختبار أثر التغيرات الهيكلية للتغيرات الاقتصادية الناتجة عن الاحداث السياسية التى المت بمصر وادت الى تراجع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2006-2016) ، حيث تبين من النموذج الأثر المعنوى للتغيرات السياسية الحادثة على حجم الاستثمارات الواردة ، حيث تشير التقديرات الى تناقص حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة بمقدار سنوى قدر بنحو 1.22 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2006-2010) ، وهى الفترة التى شهدت حالة من الاستقرار السياسى والاقتصادى، بينما تشير التقديرات الى تناقص الاستثمارات الاجنبية

(1) عبد القادر محمد عبد القادر ، طرق قياس العلاقات الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، 1990

الموجهة لمصر خلال الفترة (2011-2016) بمقدار سنوى بلغ حوالى 3.75 مليار دولار مما يعنى ان التغيرات السياسية أفقدت المستثمر الاجنبى الثقة فى الاستثمار داخل مصر .

ومن دراسة مقدار التراجع فى تدفقات الاستثمار الاجنبى للدول التى واجهت تغيرات سياسية عنيفة خلال السنوات الاخيرة يتبين أن مصر تأتى فى المرتبة الاولى من حيث التأثر بحجم تلك الاضطرابات مما ادى لانخفاض الاستثمار الاجنبى بنحو 3.75 مليار دولار سنويا يليها اليمن بنحو 3.27 مليار دولار.

التوزيع الجغرافى لمشاريع الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول العربية

تزايد عدد مشروعات الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول العربية من حوالى 460 مشروعا عام 2003 الى 1325 مشروعا عام 2008 ثم شهد اتجاها عاما للهبوط مع تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2009 حتى تراجع الى نحو 769 مشروعا عام 2015 . و قد شهد عام 2016 انشاء 773 مشروعا استثماريا اجنبيا جديدا فى الدول العربية بزيادة طفيفة عن عام 2015 ، وتخص تلك المشروعات 616 شركة بتكلفة استثمارية بلغت نحو 94 مليار دولار ، أتاحت ما يزيد عن 115 ألف فرصة عمل [iii]. وقد بلغ عدد الشركات الاجنبية العاملة فى المنطقة العربية نحو 6946 شركة عام 2016 تستثمر فى نحو 12 الف مشروع فى المنطقة العربية بنسبة بلغت نحو 5.2% من اجمالى عدد المشروعات الاجنبية القائمة فى العالم والمقدرة بنحو 233 ألف مشروع عام 2016[iv]

يوضح جدول رقم (3) توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبى فى صورة مشروعات الى الدول العربية عام 2016 ومنه يتبين أن الصين تأتى فى المرتبة الأولى من حيث الدول المستثمرة فى المنطقة العربية بإجمالى استثمارات قدر بنحو 29.5 مليار دولار وبنسبة بلغت نحو 31.9% من اجمالى حجم الاستثمارات الأجنبية فى المنطقة العربية ، يليها دولة الإمارات العربية بحوالى 15.2 مليار دولار ونصيب نسبى قدر بنحو 16.4% ثم كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، المملكة العربية السعودية بنسبة بلغت نحو 7.6% ، 5.3% ،5% لكل منها على الترتيب .

التوزيع الجغرافى لمشاريع الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر

يوضح الجدول رقم (3) أن مصر تأتى فى صدارة الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاستثمارية الاجنبية بقيمة بلغت نحو 40.9 مليار دولار تمثل نحو 44.3% من اجمالى قيمة المشروعات الاستثمارية الاجنبية فى المنطقة العربية عام 2016 والمقدرة بنحو 92.3 مليار دولار. يليها كل من السعودية بقيمة بلغت نحو 11.8 مليار دولار تمثل نحو 12.8% ، ثم الامارات بنحو 9.8 مليار دولار تمثل نحو 10.6% يليها الجزائر بنحو 8% عام 2016

ويوضح الشكل رقم (1) توزيع استثمارات الدول الخمس الاولى فى حجم الاستثمار الاجنبى بالمنطقة العربية وهى (الصين ، الامارات ،الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، السعودية) ، حيث يتبين ان مصر تأتى فى المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات الصينية فى المنطقة بقيمة بلغت 22.5 مليار دولار وبنسبة بلغت 76% يليها كل من الجزائر ، الامارات بنسبة بلغت نحو 11.6% ، 7.8% لكل منهما على الترتيب .

كما تأتى مصر فى المرتبة الاولى من حيث استثمارات دولة الامارات بقيمة بلغت نحو 9 مليار دولار تمثل نحو 59.2% من اجمالى استثمارات دولة الامارات بالمنطقة والمقدرة بنحو 15.2 مليار دولار عام 2016 ، يليها المملكة السعودية بنسبة بلغت حوالى 30% من حجم الاستثمار الاجنبى لدولة الامارات عام 2016 .

وبدراسة نصيب مصر من الاستثمارات الامريكية يتبين انه على الرغم من ان حجم الاستثمار الامريكى بالمنطقة يقدر بنحو 7 مليار دولار تمثل نحو 7.6% من حجم الاستثمار الاجنبى الوارد بالمنطقة الا ان نصيب مصر من هذه الاستثمارات ضئيل نسبيا حيث يقدر بنحو 282 مليون دولا تمثل نحو 4% من اجمالى حجم الاستثمار الامريكى بالمنطقة عام 2016 . حيث تتتركز الاستثمارات الامريكية فى كل من المملكة العربية السعودية والامارات بنسبة بلغت نحو 57.6% ، 23.1% لكل منهما على الترتيب . وبذلك يستحوذ كلاهما على نحو 81% من حجم الاستثمارات الامريكية عام 2016. كما تبلغ قيمة الاستثمارات الانجليزية فى مصر نحو 1.55 مليار دولار تمثل نحو31.5% من اجمالى استثمارات المملكة المتحدة بالمنطقة العربية عام 2016 والمقدر بنحو 4.92 مليار دولار ، وهى بذلك تأتى فى المرتبة الثانية بعد دولة البحرين والتى تستحوذ على نحو 53.4% من اجمالى استثمارات المملكة المتحدة عام 2016 .

كما تشير التقديرات الى ان مصر تستحوذ على نحو 84.4% من اجمالى الاستثمارات السعودية المقدرة بنحو 4.64 مليار دولار عام 2016 .

ومن ثم يتبين أن مصر تعتبر من الدول الرئيسية الجاذبة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية فى المنطقة ، على الرغم من تركز شركات الاستثمار الاجنبى فى عدد محدود من الدول العربية . حيث يوضح الجدول رقم (4) تركز المشروعات الاستثمارية الأجنبية فى الامارات العربية بنسبة بلغت نحو 36.8% باجمالى عدد مشروعات قدر بنحو 4.49 الف مشروع ، تليها المملكة العربية السعودية بنحو 11.2% ، بينما تأتى مصر فى المرتبة الرابعة بعدد مشروعات قدر بنحو 877 مشروعا بنسبة بلغت نحو 7.2% .

بالرغم من أن مصر تأتى فى المرتبة الرابعة من حيث عدد المشروعات الا انها تأتى فى المرتبة الاولى متقدمة بذلك كل الدول العربية بما فيها دولة الامارات من حيث قيمة تلك المشروعات الاستثمارية حيث بلغت قيمة المشروعات الاستثمارية فى مصر خلال الفترة (2003-2016) نحو 185.73 مليار دولار تمثل نحو 17.4% من اجمالى قيمة المشروعات الواردة للدول العربية خلال تلك الفترة ، يليها كل من المملكة العربية السعودية ، بنحو 163.6 مليار دولار تمثل نحو 15.3% ثم الامارات العربية بنحو 14.3% .مما يشير الى ضخامة حجم الاستثمارات الاجنبية داخل المقتصد المصرى .

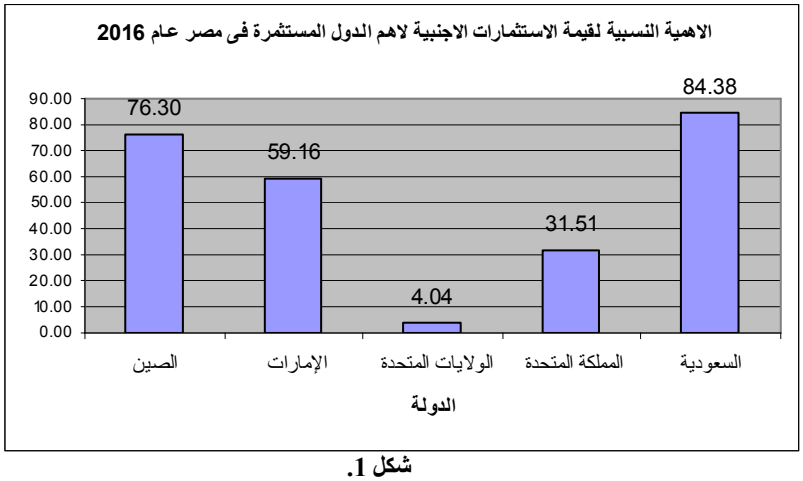

شكل 1.

المصدر : جدول رقم (3) بالبحث

كما تتيح هذه المشروعات نحو 391.6 الف وظيفة فى الامارات بنسبة بلغت 21.5% من اجمالى عدد الوظائف التى توفرها الاستثمارات الاجنبية فى الوطن العربى خلال الفترة (2003-2016) ، بينما تتشارك مصر والمغرب فى المرتبة الثانية بنسبة نحو 13.3% لكل منهما مما يشير الى انه على الرغم من تقارب عدد المشروعات بين مصر والمغرب وضخامة حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة الى مصر مقارنة بالمغرب الا ان الاهمية النسبية لعدد فرص التوظف فى كلا البلدين واحدة مما يعنى ان هناك معدلات تشغيل اعلى فى المغرب واستغلال اكبر للعنصر البشرى غير متاح فى مصر والذى قد يعزى لوجود قواعد تشريعية مرتبطة بالاستثمار الاجنبى والتشغيل فى المغرب قد لا تتوافر فى مصر او لطبيعة المشروعات القائمة فى المغرب والتى قد تستهدف معدل استغلال اكبر لعنصر العمل .

(1) FDI Markets ,2017.

([i]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان ، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت،2017 .

جدول 3. توزيع إجمالي مشاريع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية (حسب الدول المستثمرة) عام 2016 القيمة : مليون دولار

المصدر / الوجهة	مصر	السعودية	الإمارات	الجزائر	المغرب	العراق	البحرين	عمان	الأردن	الكويت	الإجمالي	الأهمية النسبية للدول المستثمرة
الصين	22.49	31.5	2,286	3,428	595		54.5		9.7	580	29,47	31.9
الإمارات	8,984	4,535		110.0	478	3.6	144.5	247	528.6	156.1	15,19	16.4
الولايات المتحدة	281.8	4,02	1,610		881	2.9	19.5	15.2	102.6	43.6	6,97	7.6
المملكةالمتحدة	1,55	26.9	378.9		300	6.5	2,62	17.1		15.1	4,917	5.3
السعودية	3,92		164.4		129.4		146.5	64.4	219.5	.9	4,64	5.0
روسيا	33.3		33.3		356	3,47					3,89	4.2
إيطاليا	1,79	21.3	108.5	231.7	1,21			7.1	223	7.1	3,60	3.9
سنغافورة	45.7	40.0	134.9	3,151				200			3,57	3.9
الهند	26.8	617.5	716.9				640	512	2.9	29.5	2,55	2.8
إسبانيا	403.8	3.6	440.9	15.3	79.8		9.0	1,2	3.6		2,16	2.3
الدانمرك		919	8.7		908						1,84	2.0
اليابان	27.3	21.3	909.8		360		6.5	340			1,665	1.8
كندا	7.9	455.8	1,011		90.4				47.9		1,61	1.7
ماليزيا			5.7						1,60		1,61	1.7
فرنسا	332	7.2	270.8	59.1	556.2		3.6		133.8	3.6	1,37	1.5
مصر		608.7	45.1	159.8							813.6	0.9
البرتغال	200.3				67				439		706.4	0.8
ألمانيا	35.2	60.5	299.5	185.3	51.5	6.1			3.7	20.0	661.8	0.7
لبنان	536.0		36.8			15.1			3.6	3.6	595.1	0.6
كوريا الجنوبية	12.3		20.0	63.0	27.7					387.0	510.0	0.6
تركيا	11.9	3.6	.5		420.1		18.7			15.3	470.1	0.5
التشيك						450					450.0	0.5
النرويج		2.9						422.4			425.3	0.5
جنوب أفريقيا	150	133.8	5.8								289.6	0.3
تايوان			219.5								219.5	0.2
إيران								204			204.0	0.2
قطر								177.8		14.2	192.0	0.2
سويسرا		11.5	94.3	15.3	50.8		7.1		4.5	6.2	189.7	0.2
تايلاند			175.4								175.4	0.2
أوكرانيا	20	106.2	31.0								157.1	0.2
الكويت			138.5				18.2				156.7	0.2
عمان		44.5	27.2				30.4				102.1	0.1
فنلندا	25		66.3								91.4	0.1
بلجيكا			77.3	2.0							79.3	0.1
أستراليا		6.7	65.8								72.5	0.1
هولندا			65.8				6.5				72.3	0.1
لوكسمبورغ			27.2				35.9				63.1	0.1
نيبال		62.0									62.0	0.1
موناكو			22.2		33.9						56.1	0.1
المغرب			45.5								45.5	0.0
سيريلانكا			22.2					15.1			37.3	0.0
أيرلندا			36.1								36.1	0.0
السويد			29.7	1.5						3.6	34.8	0.0
دول اخرى	38.4	38.2	193	6.8			43.3				319.7	0.3
الإجمالي	40,914	11,78	9,824	7,429	6,596	3,951	3,807	3,422	3,323	1,286	92,327	100.0

المصدر : FDI Markets , 2017.

جدول 4. الاهمية النسبية المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة الي الدول العربية خلال الفترة من(2003-2016)

الدول المستقبلة	عدد المشروعات	الاهمية النسبية	القيمة بالمليون دولار	الاهمية النسبية	عدد الوظائف	الاهمية النسبية	عدد الشركات	الاهمية النسبية
الإمارات	4,492	36.8	152,345	14.3	391,605	21.5	3,705	38
السعودية	1,369	11.2	163,577	15.35	153,069	8.4	995	10.2
المغرب	888	7.3	64,38	6.04	241,77	13.3	698	7.14
مصر	877	7.2	185,73	17.4	241,218	13.3	633	6.5
قطر	765	6.3	90,855	8.53	89,754	4.9	650	6.65
البحرين	637	5.2	34,971	3.28	81,92	4.5	519	5.3
الجزائر	399	3.3	64,661	6.1	104,04	5.7	331	3.4
باقي الدول	2.765	22.7	309,1	29	516,1	28.4	2,24	22.9
الإجمالي	12.192	100	1.065.618	100	1.819.428	100	9.770	100

المصدر :جمع وحسب من تقرير FDI Markets , 2017.

كما تشير بيانات الجدول رقم (4) ان دولة الامارات قد حظت بنحو 3705 شركة تمثل نحو 38% من اجمالى عدد الشركات الاجنبية بالوطن العربى ، تليها السعودية بنحو 995 شركة تمثل 10.2% ، ثم المغرب بنحو 698 شركة اجنبية تمثل نحو 7.1% ، بينما جاءت مصر فى المرتبة الخامسة بنحو 633 شركة تمثل نحو 6.5% من اجمالى عدد الشركات الجديدة الواردة للوطن العربى خلال الفترة (2003-2016) .

تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية

تشير التقديرات ان عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية قد تزايد من حوالى 69 مشروع بقيمة بلغت نحو 4.18 مليار دولار عام 2003 الى نحو 142 مشروع بقيمة 22.16 مليار دولار عام 2006 . وبمتوسط قدر بنحو 182 مشروع بقيمة بلغت 23.15 مليار دولار تتيح نحو 40.3 الف وظيفة خلال الفترة (2003-2016) (v).

ويوضح جدول رقم (5) عدد المشروعات الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016) ومنه يتبين أن المملكة العربية السعودية تأتى فى المرتبة الاولى من حيث عدد المشروعات العربية بها وذلك بعدد مشروعات بلغ حوالى 402 مشروع ، يليها كل من الامارات ، مصر ، سلطنة عمان ، بعدد مشروعات يقدر بنحو 283 ، 247 ، 238 لكل منهم على الترتيب خلال الفترة (2003-2016) .

ويوضح الجدول السابق الاشارة اليه أن الامارات العربية المتحدة تأتى فى المرتبة الاولى من حيث عدد مشروعاتها الاستثمارية بالدول العربية حيث قدر عدد مشروعاتها بنحو 1232 مشروع خلال الفترة (2003-2016) بقيمة بلغت نحو 160.9 مليار دولار ، يليها السعودية بنحو 284 مشروعا وبقيمة بلغت نحو 23.3 مليار دولار وهى بذلك تأتى فى المرتبة الخامسة من حيث حجم الاستثمارات البينية ، ثم الكويت بعدد مشروعات بلغ حوالى274 بقيمة بلغت نحو 38.04 مليار دولار وبذلك تحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003-2016).

([1]) جدول رقم (1) بالملحق .

وتستحوذ مصر على نحو 247 مشروع استثمارى موزعة كما يلى :- 122 مشروع من الامارات بقيمة بلغت نحو 46.5 مليار دولار ، 52 من السعودية بقيمة قدرت بنحو 7.1 مليار دولار ، 22 مشروع من الكويت بلغت نحو 6 مليار دولار ، 16 مشروع من لبنان بقيمة 1.75 مليار دولار ، بالاضافة الى 13 مشروع من الاردن بنحو 291 مليون دولار ، و25 مشروعا من دول اخرى خلال الفترة (2003-2016) .

وبالرغم من ان مصر تأتى فى المرتبة الثالثة من حيث عدد المشروعات الاستثمارية العربية بها الا انها تأتى فى المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات العربية الموجهة اليها بقيمة بلغت نحو 81.76 مليار دولار خلال الفترة (2003-2016) ، اى انها تستحوذ على نحو 25.2% من اجمالى الاستثمارات العربية البينية والمقدر بنحو 324.13 مليار دولار خلال الفترة (2003-2016).

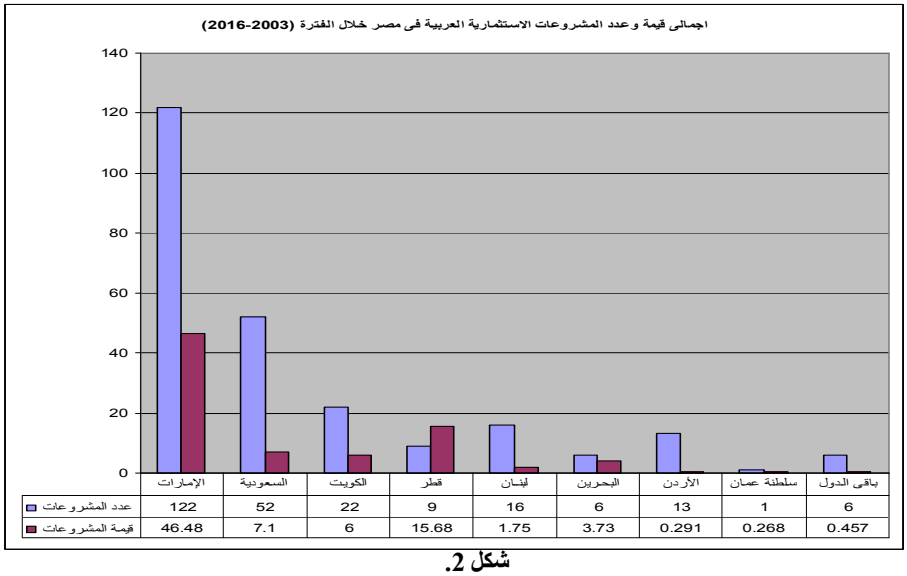

شكل 2.

المصدر : جدول رقم (5) بالبحث

جدول 5. اجمالى عدد وقيمة المشروعات الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016)

إجمالي عدد المشروعات الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016)

المصدر / الوجهة	السعودية	الإمارات	مصر	سلطنة عمان	البحرين	قطر	الأردن	الكويت	العراق	الجزائر	المغرب	لبنان	سوريا	باقي الدول	الاجمالي
الإمارات	258		122	155	117	152	62	92	48	28	61	53	18	66	1,232
السعودية		68	52	20	37	12	17	13	2	13	12	9	11	18	284
الكويت	34	69	22	18	42	17	25		8		3	18	9	9	274
قطر	25	27	9	24	4		3	15		2	5	4	10	22	150
لبنان	8	28	16	4	4	7	15	5	18	6	1		17	7	136
البحرين	33	26	6	9	1	18	12	8	4		1	4	1	9	132
مصر	18	25		6	1	3	9	1	6	12	4	1	5	19	110
الأردن	10	14	13	1	7	4		1	14	4	2	1	3	10	84
سلطنة عمان	13	10	1		14	5	1	3		1		1		4	53
باقي الدول	3	16	6	1		2	3		1		3	1	1	27	97
الاجمالي	402	283	247	238	227	220	147	138	101	98	92	92	75	192	2,552

إجمالي قيمة المشروعات الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016) بالمليون دولار

المصدر / الوجهة	مصر	السعودية	الجزائر	الأردن	ليبيا	العراق	الإمارات	المغرب	البحرين	سلطنة عمان	قطر	لبنان	سوريا	باقي الدول	الاجمالي
الإمارات	46,481	18,003	15,257	15,976	874	14,104		13,822	4,679	5,178	8,081	7,763	3,740	6,932	160,889
البحرين	3,733	942		1,987	20,181	167	1,193	197	1	504	2,888	100	178	6,461	38,531
الكويت	6,023	2,625		1,121	139	851	7,418	887	7,268	2,051	731	2,049	5,099	1,783	38,043
قطر	15,676	2,827	2,150	359	388		1,240	105	21	3,564		105	452	4,203	31,089
السعودية	7,080		933	2,822	67	115	6,619	433	1,237	559	108	1,901	420	997	23,290
مصر		2,492	4,338	1,178	382	786	983	155	37	734	335	15	296	1,865	13,595
لبنان	1,753	133	63	195	11	3,744	1,152	11	28	79	80		298	261	7,807
الأردن	291	806	87			773	946	24	78	185	35	15	36	139	3,414
سلطنة عمان	268	1,164	2	13	7		300		205		105	13		384	2,460
تونس	283	107	1,023		345		6	30		22	45			22	1,881
باقي الدول	174	15	461	33	517	45	654				15	15	15	1185	3,130
الاجمالي	81,762	29,114	24,312	23,683	22,911	20,583	20,511	15,662	13,554	12,875	12,422	11,975	10,534	24,232	324,129

المصدر :جمع وحسب من تقرير FDI Markets , 2017.

جاذبية الاستثمار الاجنبى فى مصر وبعض الدول العربية

حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرار ، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التى يمكن أن تساعدهم فى معرفة وضع كل دولة ، وتحديد أهم نقاط الضعف التي تعاني منها تلك الدول والتي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب . حيث تشير الدراسات الى وجود صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبى ،كم لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات ، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم فى مؤشر الحرية الاقتصادية ، والقطر الذي يحرز موقع متقدم في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا.

يقصد بجاذبية الدولة للاستثمار الاجنبى : قدرة البلد فى فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية فى مجالات متعددة واستقطاب عناصر الانتاج المتنقلة من شركات و رؤوس اموال وخبرات ومبدعين فى مختلف الميادين . وترتبط جاذبية الدول للاستثمار الاجنبى ارتباطا وثيقا بثلاث محددات رئيسية هى مجموعة المتطلبات الرئيسية ، مجموعة العوامل الكامنة ، ومجموعة العوامل الخارجية الايجابية . ويندرج تحت

هذه المحددات عدد من العوامل الفرعية التى تسهم فى قياس مدى جاذبية الدولة للاستثمار (1) .

أما مناخ الاستثمار الاجنبى فيعرف بأنه عبارة عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ، وتتميز مكونات هذه البيئة بالتغير والتداخل إلى حد كبير.

ومن ثم فان هناك ثلاث عوامل تعتمد عليها الشركات فى المفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهى البيئة الاقتصادية و السياسية للدولة المضيفة ، و مدى تيسير الاعمال بالدول المضيفة ، و المحددات الاقتصادية(2) .

أليات جذب الاستثمار الاجنبى فى مصر وبعض الدول العربية

تم تصنيف الدول العربية من حيث القدرة على جذب الاستثمار الاجنبى الى 4 مجموعات هى[3] :

- دول الخليج العربى وتضم (الامارات ، السعودية ، الكويت ، البحرين، سلطنة عمان ، قطر)
- دول المشرق العربى وهى (مصر ، لبنان ، الأردن)
- دول المغرب العربى وهى (تونس ، الجزائر، المغرب)
- دول الأداء المنخفض وتشمل(السودان، اليمن ، سوريا، العراق ، فلسطين ، جيبوتى ، الصومال ، جزر القمر)

ورغم ان التقسيم السابق يظهر الدول العربية وكأنها مجموعات متشابهة جغرافيا الى حد ما أكثر منها اقتصاديا وجذبا للاستثمار ، ومن ثم يمكن تصنيفها وفقا لطبيعة الاقتصاد بها من حيث كونها اقتصاد نفطى او زراعى، او اقتصاد مختلط قائم على انشطة اقتصادية متنوعة . حتى يتثنى مقارنة آليات الجذب للاستثمار بين مصر ودول تتشابه الى حد ما مع مصر فى طبيعة النشاط الاقتصادى ، وبذلك تم استبعاد دول الخليج العربى بالاضافة الى الجزائر لانهم اقتصاد نفط بالاضافة لاستبعاد العراق وليبيا لكونهم اقتصاد نفط بالاضافة للظروف السياسية بهم والتى جعلتهم فى مستويات متدنية اقتصاديا انعكست على قوة جذب الاستثمار الاجنبى لهم والذى ظهر بوضوح فى تصنيفهم ضمن دول الاداء المنخفض . كما تم استبعاد دول الاداء المنخفض جميعا على الرغم من وجود سوريا وهى احد الدول الزراعية الهامة فى المنطقة الا ان الاحداث السياسية أخرجتها من دائرة البحث والمقارنة ، بالاضافة الى اليمن .

فضلاً عن استبعاد تونس من مجموعة دول المغرب العربى ، وتونس دولة صنفها المنتدى الاقتصادى العالمى بانها رابع أقوى اقتصاد عربى وفى المركز 29 على مستوى العالم وبذلك تتقدم على دول كايطاليا والبرتغال وجنوب افريقيا والبحرين وعمان والاردن وسوريا عام 2007 . الا ان التقرير الصادر مؤخرا عن المنتدى يشير الى ان اقتصاد تونس يأتى فى المرتبة 95 عالميا والعاشر عربيا عام 2017/2016 ، وذلك للاحداث السياسية التى شهدتها تونس خلال السنوات الاخيرة ، بالإضافة لاعتماد الاقتصاد التونسى على قطاع السياحة وقطاع الخدمات كمصادر رئيسة للدخل القومى(4).

ومن ثم تم اختيار كل من لبنان والمغرب كمقتصدات للبحث والمقارنة مع المقتصد المصرى . ولتيسير المقارنة تم توحيد البيانات القطرية لكل دولة بالقيمة الدولارية وذلك وفقا لما ورد بتقارير صندوق النقد العالمى و المنتدى الاقتصادى العالمى .

مصر – المغرب – لبنان (مؤشرات عامة)

يحاول البحث فيما يلى رصد بعض المؤشرات الهامة لكل من مصر والمملكة المغربية ولبنان والتى تؤثر بشكل مباشر على مناخ الاستثمار وقدرة الدولة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر .

- **النمو الاقتصادى**

يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباًما يحول دون توسع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر . ويشير مؤشر النمو الاقتصادي الى تراجع معدل النمو الاقتصادى فى مصر الى نحو 2.3% عام 2016 مقارنة ب 3.4% عام 2015 والذى اقترن بتدهور هيكل الانتاج فى كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع السياحى، على الرغم ان تقديرات الناتج المحلى الاجمالى المصرى لم تسجل تراجعاً الأمر الذي يعكس الجهود التي تبذلها مصر فى تطوير الإنتاج واتباع حزمة من سياسات الاصلاح الهيكلى وتشجيع القطاع الخاص وتحسين القدرة التنافسية ، مما يعزز من تحسين مناخ الاستثمار الاجنبى.

- **معدل التضخم**

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية .ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية. وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح وراس المال. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري , حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير ,أو المضاربة في العقارات ,أو المعادن النفيسة ,ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفقا بعيده المدى. وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد ،ويترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار اهمها: ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ، وان انخفاض الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تضييق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار .

أما في حالة إتباع الحكومة سياسة نقدية توسعيه لزيادة الطلب الكلي , فان الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة , وبالتالي تشجيع الاستثمار , كما قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق , وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات . وفى هذا الاطار استمرت مصر كباقى الدول العربية فى إتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار ،والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية ،وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي ،وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف الوحدات ومع تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض وهذا ما توضحه ببيانات الجدول رقم(5) حيث انخفض معدل التضخم فى المغرب من حوالى 1.6% عام 2015 الى نحو 1.25 عام 2016 ، كما انخفض معدل التضخم فى لبنان إلى حوالى 1% عام 2016 ، بينما ادت الاوضاع السياسية التى شهدتها مصر خلال السنوات الاخيرة والتى أدت الى انتهاج الحكومة لسياسات اصلاحية جديدة الى ارتفاع معدل التضخم بشكل غير مسبوق حيث قدر بنحو 24.8% عام 2016 مما يشير الى فشل السياسة النقدية المصرية ويتطلب اجراء المزيد من الاصلاحات لتحفيز الاستثمار وخلق الطلب

- **نسبة العجز الداخلى**

يستخدم العجز فى الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات السياسة المالية وتهدف المقتصدات المستقرة إلى تخفيض مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية ، ومن ثم فأن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على انه يشير استقرار اقتصادي ، وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينه لعلاج عجز ميزانية الدولة.

وبدراسة نسبة العجز فى الموازنة لدى كل من مصر والمغرب ولبنان يتبين انه على الرغم من ارتفاع قيمة عجز الموازنة الى نحو 41 مليار دولار الا ان هناك تراجع فى الاهمية النسبية لقيمة العجز الى الناتج المحلى قد انخفضت من نحو 4.4% الى حوالى 3.5% عام 2016 ، مما ينم عن زيادة معدل الاستقرار الاقتصادى ، بينما تزايدت الاهمية النسبية للعجز فى كل من المغرب ولبنان حيث قدرت نسبة العجز بنحو 8.1% ، 12% .

- **نسبة العجز فى الحساب الجارى**

يقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات . وعادة ما يتم استخدام نسبة العجز الخارجي كأحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف لاستقرار الاقتصادي ، وتعتمد إدارة العجز الخارجي على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات . فقد تلجا الحكومة إلى تخفيض قيمه عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات ، غير أن هذا التخفيض سيترك أثاراً سلبية على المناخ الاستثماري ، حيث أن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية و قد تؤدي إلى اللجوء إلى الدولره ، و ما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات , وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع الأسعار

([1]) تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، مرجع سابق ،2017 .

([2]) وزارة الاستثمار ، عرض تقديمى بعنوان " الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر "، القاهرة ، يوليو 2010

([3]) تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، مرجع سابق ،2017 .

([4]) World Economic Forum , Competitiveness Index , www. weforum . com,. 2017

الواردات . ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجه المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة . وفي المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة إذا لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية ، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير لها ميزة تنافسية . كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة أجراء دراسات جدوى دقيقه ، و إنها قد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعه مما يفسد المناخ الاستثماري .

جدول 6. البيانات العامة والمؤشرات الاقتصادية الرئيسة لكل من مصر والمملكة المغربية ، و لبنان القيمة : بالمليار دولار

وجه المقارنة	مصر*		المغرب**		لبنان***	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
المساحة الف كم	1.001	1.001	710.85	710.85	10.5	10.5
عدد السكان مليون نسمة	92	104	43.2	33.5	8.5	6.01
الناتج المحلى الاجمالى	332.7	167.8	105.6	103.1	51.2	52
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى	3.4	2.3	1.1	4.5	1.3	1.8
التضخم	14.5	24.8	1.2	1.6	1.8	1
الاهمية النسبية للانفاق الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى	33.4	32.6	29.7	29.9	25.8	28.2
الحساب الجارى	-12.2	-19.9	-1.3	-1.9	-10.7	-10.7
الاهمية النسبية للحساب الجارى الى الناتج المحلى الاجمالى	-3.7	-5.3	-2.6	-1.4	-25	-15.5
اجمالى الصادرات (سلع وخدمات)	43.9	39.1	35.8	31.8	17.1	21.1
اجمالى الواردات (سلع وخدمات)	71.9	69.9	45.3	39.6	29.3	31.6
الاحتياطى النقدى الرسمى	19.5	23.7	27.6	23.4	36.7	38.7
الاهمية النسبية للدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى	14.5	35.8	32.3	32	173.5	178.3
عجز الموازنة	-38.1	-41.2	-3.7	-4.4	-3.7	-4.2
الاهمية النسبية لعجز الموازنة الى الناتج المحلى الاجمالى	-4.4	-3.5	-8.1	-7.4	-11.1	-12
معدل البطالة	11.8	12.7	9.6	9.8	19	20
اجمالى قيمة الاستثمار القومى	43.6	25.5	35	31.8	-	-
اجمالى قيمة الاستثمار الاجنبى	6.9	8.11	2.3	3.3	2.34	2.56
الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى الى الناتج المحلى الاجمالى	2.07	4.83	2.18	3.20	4.6	4.75
مشروعات الاستثمار الاجنبى						
عدد	66	-	74	-	7	-
القيمة بالمليون دولار	14.64	-	4.513	-	74.9	-
عدد الوظائف	12.84	-	25.8	-	266	-
عدد الشركات	45	-	65	-	7	-

المصدر : * قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الادارية ، شبكة المعلومات الدولية ، القاهرة ، 2017
**** التقرير السنوى للميزانية الاقتصادية للملكة ، المندوبية السامية للتخطيط ، المملكة المغربية ، ، شبكة المعلومات الدولية ، الدار البيضاء ، 2017**
***** التقرير السنوى ، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات فى لبنان (ايدال) ، مجلس الوزراء اللبنانى ، شبكة المعلومات الدولية ،بيروت ، 2017**
التقارير القطرية ، صندوق النقد الدولى IMF، شبكة المعلومات الدولية ، 2017
وتشير البيانات الى تراجع معدل النمو فى المغرب الى نحو 1.1% بينما شهدت لبنان تحسن فى معدل النمو حيث قدر 1.8% عام 2016 .

وفيما يتعلق بمصر فقد شهد عجز الحساب الجارى تزايدا ملحوظا انعكس على نسبة العجز الى الناتج المحلى حيث تزايدت من حوالى 3.7% عام 2015 الى نحو 5.3% عام 2016 خاصة مع تحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه امام الدولار وعلى الرغم من انخفاض الواردات الكلية الا ان هذا لم ينعكس بصورة كبيرة بزيادة فى حجم الصادرات مما يشكل مناخا غير جاذب للاستثمار .

كما يشير جدول رقم (6) الى تزايد نسبة العجز فى الحساب الجارى الى الناتج المحلى فى المغرب الى نحو -2.6% عام 2016 فى المغرب ، بينما شهد الاقتصاد اللبنانى تراجع نسبة العجز الى نحو -15.5% مما يشير لتحسن الاوضاع الاقتصادية بها نظرا لتحسن ميزان الخدمات بها .

مصر – المغرب – لبنان (ومؤشرات قياس مناخ الاستثمار)

1- مؤشر التنافسية العالمية

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولى فى دافوس تقرير التنافسية العالمى(1) الذى يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام احدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم إلى مؤشر "جاري" ومؤشر"النمو" وهو يعكس توقعات أداء الدولة فى المستقبل (5 سنوات) ويدخل فى المؤشر حالياً 140 دولة .

ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط 8 عوامل هى : درجة الانفتاح ، دور الحكومة ، وضع القطاع المالى ،البنية الأساسية ،البيئة المعلوماتية ،نظم الإدارة ،وضع العملة ،وضع المؤسسات ، ويمنح المؤشر أوزانا متساوية .

ووفق مؤشر التنافسية عام 2001 والذى ضم 75 دولة ، وكان من ضمنه دولتان عربيتان فقط هم مصر والاردن فقد جاء ترتيب مصر 44. كما صدر تقرير التنافسية خاص بأفريقيا وذلك للمرة الأولى عام 2000 وشمل24 دولة منها 33 دول عربية وجاء ترتيب المغرب الخامس، ومصر السادس.

يوضح جدول (7) ترتيب كل من مصر والمغرب و لبنان فى تقرير عام 2017 حيث تواصل المغرب تقدمها وانتقلت من الترتيب 72 عالميا الى 70 عام 2016 واحتفظت بالمرتبة الثامنة عربيا ، تلتها لبنان فى المرتبة 101 عالميا و ال11 عربيا وجاءت مصر والتى كانت من أقدم الدول التى شاركت فى الخضوع للتقيم فى المرتبة 115 عالميا وال 12 عربيا عام 2016 وقد يرجع ذلك للأحداث السياسية التى شهدتها مصر خلال السنوات القليلة الماضية والتى عصفت بالاقتصاد المصرى واثرت على القطاع المالى ورفعت معدل التضخم .

2- مؤشر الحرية الاقتصادية

تشير الدراسات انه عند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية (2) لاول مرة والذى يستخدم لقياس درجة التضييق التى تمارسه الحكومة على الحرية الاقتصادية واشتمل المؤشر على نحو 12 عامل من العوامل السياسية والاقتصادية وتضمن القياس نحو 156دولة فى العام 2001 من بينها 20 دولة عربية لم تدخل أي دولة عربية فى المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة ، بينما دخلت ضمن الحرية الاقتصادية شبه الكاملة 6 دول عربية هى على الترتيب : البحرين ، الامارات ، الاردن ، الكويت ، تونس عمان . بينما جاءت الدول العربية محل البحث ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة واشتملت هذه المجموعة على 8 دول عربية هى على الترتيب : السعودية المغرب ،الجزائر، جيبوتى، لبنان ، موريتانيا ، مصر ، اليمن ، اما باقى الدول العربية فاندرجت تحت مسمى الدول منعدمة الحرية الاقتصادية.

ومن تقديرات مؤشر الحرية الاقتصادية يتبين ان مصر تأتى فى المرتبة السابعة من حيث الحرية الاقتصادية التى تتيح جذب الاستثمار الاجنبى على الرغم من تصدرها المركز الاول فى الاستحواذ على الاستثمار الاجنبى بين الدول العربية ، بينما جاءت المملكة المغربية فى المرتبة الثانية ولبنان فى المرتبة الخامسة وبذلك تقدموا على مصر فى توفير الآليات الجاذبة للاستثمار الاجنبى والتى حددها المؤشر .

ومع قرب انتهاء عام 2017 اصدرت مؤسسة هيرتاج تقريرها السنوى عن الحرية الاقتصادية(5) والذى اشتمل على نحو 186 دولة ،وجاءت مصر فى المرتبة 144 عالميا و ال11 على مستوى دول الشرق الاوسط ، وهى بذلك تراجعت فى ترتيبها بنحو 19 مركز عن عام 2016 ، ولا زالت ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة. وأرجع التقرير تراجع مصر إلى الآثار التي خلفتها الاضطرابات السياسية التى شهدتها السنوات الأخيرة، وأوضح أن ضعف القدرات المؤسسية، والمعارضة الشديدة من جانب جماعات المصالح، من بين الأسباب التي حالت دون تحقيق المستويات المطلوبة من الإصلاح الاقتصادى،

(1) World Economic Forum , Competitiveness Index , www. weforum . com,. 2017

(2) Index of Economic Freedom Annual Report , Institute for Economic Freedom , The Heritage foundation , 2017

واستطرد التقرير أنه على الرغم مما سبق فإن مصر حريصة على تحسين الأوضاع البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال، وتسعى لتعزيز حجم المال العام من خلال تنفيذ إصلاحات مالية، وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصرى، وتشمل تلك الإصلاحات تدابير من شأنها تحفيز حركة الاستثمار، وخلق فرص عمل .

كما تقدمت المغرب فى المرتبة 86 عالميا وصنفت ضمن الدول متوسطة الحرية وهى بذلك الدولة السادسة عربيا ضمن تلك المجموعة و التاسعة عربياً . وقد حاولت المغرب إحراز تقدم تدريجى ملحوظ فى برامج الاصلاح الاقتصادى وزيادة القدرة التنافسية وتنويع قواعد الانتاج مما أدى لارتفاع معدل النمو السنوى الى نحو 4% خلال الخمس سنوات الماضية ، وعلى الرغم من تلك الجهود الا انه لازال هناك ارتفاع فى معدل البطالة نظرا لعدم وجود قوانين منظمة للعمل مما يتطلب من المملكة بذل المزيد من الإصلاحات القانونية

اما لبنان والتى جاءت فى المرتبة 137 عالميا و ال9 عربيا وفى المركز ال11 على مستوى الشرق الاوسط وضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة ولكنها تتقدم على مصر ، وعلى الرغم من كون لبنان فيما سبق مركزا إقليميا رائدا للتمويل ولكن الاوضاع السياسية غير المستقرة والحرب فى سوريا والتى دفعت باللاجئين الى لبنان أدت الى تراجع الاقتصاد اللبنانى مما شكل حجر عثرة أمام مناخ الاستثمار فى لبنان ، حيث تراجعت الاستثمار الاجنبى وبوجه خاص الخليجى فى ظل ارتفاع الدين الداخلى والخارجى حتى أصبحت خدمة الدين تمثل ثلث الانفاق العام .

جدول 7. بعض مؤشرات قياس مناخ الاستثمار لكل من مصر ، والمملكة المغربية ، و لبنان

الترتيب فى تقرير التنافسية عام 2017 *

المؤشر	مصر		المغرب		لبنان	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة
عالميا	116	115	72	70	101	101
عربيا	12	12	8	8	11	11

مؤشر الحرية الاقتصادية 2017 **

	مصر	المغرب	لبنان
ترتيب	144	86	137
قيمة	52.6	61.5	53.3
درجة الحرية	غير حرة الى حد كبير	متوسطة الحرية	غير حرة الى حد كبير

الترتيب فى التقرير العالمى للاستثمار عام 2017 ***

المؤشر	مصر		المغرب		لبنان	
	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة
من حيث الامكانات	66	0.287	90	0.237	62	0.297
من حيث الاداء	91	0.5	101	0.4	126	0.1

مؤشر جاذبية الاستثمار فى 2017 ***

المؤشر	مصر	المغرب	لبنان
الرقم العام لجاذبية الاستثمار	قيمة	قيمة	قيمة
مجموعة المتطلبات الاساسية(متوسط عالمى=59)	48	58	49
مجموعة العوامل الكامنة (متوسط عالمى=53)	47	47	50
العوامل الخارجية الايجابية (متوسط عالمى= 29)	27	25	27

مؤشر ضمان****

المؤشر	مصر		المغرب		لبنان	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
القيمة (متوسط عالمى = 47)	38	41	41.8	43	40.9	42
الترتيب (متوسط عالمى= 55)	76	73	62	62	67	68

Source : * The Global Competitiveness Report , World Economic Forum 2016/2017

**** Index of Economic Freedom Annual Report , Institute for Economic Freedom , The Heritage foundation , 2017**

***** World Investment Report , UNCTAD , 2017.**

****** مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت ، 2017**

3- مؤشر الاونكتاد للاستثمار العالمى

قام تقرير الاستثمار العالمى الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (1) بتصنيف دول العالم من حيث القدرة على جذب الاستثمار باستخدام معيارين هما (الإمكانات ، و الأداء) وذلك خلال الفترة من (1998-2000) ومن أجل تقييم أداء وكفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلى:

1. **مؤشر اداء الاستثمار الاجنبى :** ويقصد به المقارنة بين نسبة إسهام الدولة في الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي إلى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن هذه الدولة قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي بالمقارنة مع الحجم النسبي للناتج القومي الإجمالي . أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن أسهام الدولة في إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي أقل من إسهامها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، مما يعني أنها لم تستطع أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيه الكفاية .
2. **مؤشر إمكانيات الاستثمار الاجنبى** : فيقوم بتصنيف الدول حسب إمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وباستخدام المعيارين توصل تقرير الأونكتاد إلى النتائج التالية : يوجد 42 دولة جمعت بين الإمكانات العالية والأداء القوى ، هذه المجموعة شملت الدول الصناعية و النمور الأسيوية بما في ذلك النمور الحديثة كالصين وماليزيا ، بالإضافة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية و أوربا الشرقية ،وتتضمن هذه المجموعة دولة عربية واحدة هى البحرين . أما الدول التي صنفت بأنها ذات اقتصاديات ما فوق الإمكانيات، بمعنى أن إمكانياتها منخفضة ولكن أداءها عال فمعظمها دول نامية (باستثناء البرازيل والصين)، من بينها دولتين عربيتين هما السودان وتونس .

أما الدول المصنفة بأنها ذات اقتصاديات ما دون الإمكانيات أي أن لها إمكانيات مرتفعة وأداء متدني ، فشملت بعض الدول الغنية والدول الصناعية مثل إيطاليا ، اليابان ، كوريا ،وامريكا بالإضافة إلى تسع دول عربية هم : مصر ، الامارات ، الاردن ، لبنان ، الكويت ، سلطنة عمان ، قطر ، سوريا ، السعودية . بالاضافة الى تنصيف 42 دولة كاقتصاديات ذات أداء متدني منها أربعة دول عربية هم الجزائر ، ليبيا ، المغرب ، اليمن.

مما يعنى ان تصنيف الدول العربية عالميا من حيث القدرة على جذب الاستثمار الاجنبى يشير الى ان نحو حوالي نصف عدد الدول العربية قد صنف ضمن الدول ذات الإمكانيات المتدنية في الإستثمار الأجنبي ،و 29% من الدول العربية ضمن الدول ذات الأداء المنخفض فى الإستثمار الأجنبي المباشر. مما يعنى ان حوالى 79% من الدول العربية ضعيفة الإمكانات لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، وضعيفة الأداء في استقطابه.

وحتى الدول العربية التي تستحوذ جميعها على ما يفوق نصف تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مثل مصر وتونس والمغرب صنفت من ضمن المقتصدات ذات الأداء المتدني ، والإمكانات المنخفضة ذات الأداء المحدود .

ويرصد الجدول رقم (7) اداء كل من مصر ولبنان والمغرب وفقا لمؤشر تقرير الاستثمار العالمى لعام 2017 حيث اظهرت التقديرات ان من

(1) **UNCTAD ,World Investment Report Transnational Corporations and Export Competitiveness , Geneva, 2002**

حيث الإمكانات تاتى لبنان فى المرتبة 62 عالميا بقيمة بلغت 0.29 بينما تأتى كل من مصر والمغرب فى المرتبة 66 ، 90 على الترتيب . وبقيمة بلغت 0.28 ، 0.23 لكل منهما على الترتيب عام 2016. وبالنظر لقيمة المؤشر المصرى نجد انه يقترب كثيرا من مؤشر لبنان من حيث القيمة وهذا يتفق مع تقرير 2002 والذى صنفت فيه الدولتان ضمن دول الامكانات الجيدة والاداء المنخفض .

فى حين اظهرت قيم مؤشر الاداء تقدم مصر من حيث الاداء عن كل من المغرب ولبنان حيث جاءت فى الترتيب 91 عالميا بينما ارتفع اداء المغرب ليصبح 101 عالميا ، بينما جاءت لبنان فى المرتبة 126 عالميا نظرا للاوضاع السياسية غير المستقرة بها وتحول الاستثمار الخليجى لدول اخرى .

ومن ثم يمكن القول أن عملية انتقال الاستثمار الاجنبى وتغيير مواقع الشركات متعددة الجنسية قد اعتمد على عدد من العوامل المتداخلة ،والتى من اهمها مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي،و مدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية لليبرالية ، فضلا عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة فى الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف، هو مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة (1).

4- مؤشر جاذبية الاستثمار الاجنبى المباشر

اشار التقرير الاخير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 2017 فيما يتعلق بجاذبية الدول العربية للاستثمار ان الدول العربية جاءت فى المرتبة السابعة على مستوى العالم ضمن 7 مجموعات من الدول وذلك بقيمة مؤشر تقدر بنحو 41.6 نقطة . وعلى مستوى الوطن العربى فقد تصدرت دول الخليج العربى الاداء الافضل عربيا بقيمة بلغت 51.1 نقطة من اجمالى 100 نقطة ، يليها دول المشرق العربى وتتضمن (مصر، لبنان ، الاردن) بقيمة 42.5 نقطة مع ارتفاع مؤشراتها عن عام 2016 ، ثم جاءت دول المغرب العربى بنحو 40.3 نقطة بينما تضمنت المجموعة الرابعة دول الاداء المنخفض بقيمة 27.8 نقطة .

وفيما يتعلق بمحددات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر الثلاث يتبين من دراسة الجدول رقم (2) بالملحق ما يلى :

- **مجموعة المتطلبات الاساسية :** ويقصد بها المتطلبات الاساسية الضرورية التى تمكن الدول المستضيفة من جذب الاستثمار وبدونها لا يكون هناك اى استثمار اجنبى .

وقد جاءت المجموعة العربية الرابع عالميا ضمن 7 مجموعات جغرافية بمؤشر قدر بنحو 53.2 نقطة عام 2017 وبمتوسط ترتيب بلغ 71 خلال الفترة (2014-2016) .

وتشير بيانات الجدول رقم(7) ان المغرب تأتى فى المركز الاول على كل من مصر ولبنان من حيث مجموعة المتطلبات الاساسية اللازمة لجذب الاستثمار حيث حققت قيمة بلغت 58 نقطة عام 2017 وهى بذلك تقترب بشدة من المتوسط العالمى والمقدر بنحو 59 نقطة ، بينما تأتى مصر فى المرتبة الثالثة بقيمة 48 نقطة عام 2017 . مما يعنى ان مصر لاتوفر البنية الاساسية اللازمة لتشجيع الاستثمار سواء كانت عوامل الاستقرار الاقتصادى والسياسات المالية والنقدية المشجعة او البنية الاساسية اللازمة لاقامة المشروعات .

- **مجموعة العوامل الكامنة :** يقصد بها مجموعة العوامل التى يستند اليها المستثمرين فى اتخاذ قراراتهم تجاه الاستثمار فى بلد معين خاصة الشركات متعددة الجنسيات خاصة وان هذه الشركات تعتبر اهم قنوات تدفق الاستثمار الاجنبى الى الدول والعامل المحفز لدخول شركات جديدة لنفس الدولة.

وقد جائت الدول العربية فى المرتبة الرابعة عالميا بقيمة مؤشر بلغ متوسطه 49.6 نقطة وبمتوسط ترتيب للدول داخل المجموعة بلغ 63 نقطة عام 2017. ومن الملاحظ ارتفاع اداء الدول العربية من حيث مؤشر العوامل الكامنة عن عام 2016 .

ومن الملاحظ تقدم لبنان بقيمة 50 نقطة على كل من مصر والمغرب عند 47 نقطة ، مما يدل على ان لبنان تقترب من المتوسط العالمى وهو 53 نقطة اى انها تتيح بيئة مناسبة للاستثمار الاجنبى من حيث توافر سوق حقيقى كفء وموارد طبيعية واداء لوجستى قوى يتيح سهولة عمل الشركات متعددة الجنسيات.

- **مجموعة العوامل الخارجية الايجابية :** فيقصد بها مجموعة العوامل التى تعزز مقومات الدولة على الصعيد العالمى بالاضافة لامتلاكها مقومات التقدم التكنولوجى وبعض العناصر الاخرى التى تميزها بين دول العالم . وقد قدر مؤشر العوامل الخارجية الايجابية لجاذبية الاستثمار العربى بمتوسط بلغ 23 نقطة ومتوسط ترتيب الدول 71 نقطة عام 2017 . وكما يتبين من الجدول رقم (2) بالملحق فان قيم المؤشر لعام 2017 تشير لتراجع لوضع العربى عما كان عليه فى عام 2016 .

وتشير بيانات الجدول رقم (7) ان مصر ولبنان تقتربان من المتوسط العالمى حيث حقق كل منهما نحو 27 نقطة بينما المتوسط العالمى يقدر بنحو 29 نقطة بينما تأتى المغرب فى المرتبة التالية رغم تفوقها فى المتطلبات الاساسية للاستثمار .

مما سبق يتبين ان مصر رغم استحواذها على قدر كبير من الاستثمار الاجنبى الموجه للمنطقة العربية والاولى عربيا فى الاستثمار العربى البينى الا انها تفتقد للمتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة التى تجذب المستثمرين اليها وبالتالى يجب عليها اتخاذ حزمة من الاجراءات والسياسات لتحقيق المتوسط العالمى فى جاذبية الاستثمار

5- مؤشر ضمان لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر

صممت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عددا من المؤشرات الفرعية لمحددات جذب الاستثمار الاجنبى الثلاث قدر عدد هذه المؤشرات الفرعية بنحو 11 مؤشرا فرعيا هى : مؤشر الاستقرار الكلى ، مؤشر الوساطة التمويلية والقدرات المالية ، مؤشر البيئة المؤسسية ، مؤشر بيئة اداء الاعمال ، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه ، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية ، مؤشر عناصر التكلفة ، مؤشر الاداء اللوجستى ، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشر اقتصاديات التكتل ، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجى . ويندرج تحتها نحو 58 متغيرا كميا .

وتشير قيم مؤشر ضمان وهو المؤشر المركب من المؤشرات الثلاث السابقة ان المنطقة العربية تأتى فى المرتبة الرابعة عالميا من حيث جذب الاستثمار وان متوسط قيمة المؤشر لها قد قدرت بنحو 41.6 نقطة بترتيب بين الدول قدر بنحو نقطة 68 وهى بذلك تراجعت تراجعا طفيفا عما حققته فى عام 2016 . كما يبين المؤشر ان ثبات الاداء لدول الخليج العربى التى تتصدر مجموعة الدول العربية الاكثر جذبا للاستثمار الاجنبى بينما شهدت مجموعة دول المشرق ودول المغرب العربى تحسنا ملحوظا فى الاداء على مستوى المجموعة العربية خلال عام 2017 (2).

وتشير بيانات الجدول رقم (7) ومن تقدير مؤشر ضمان ان المغرب تأتى فى الترتيب 62 عالميا بقيمة بلغت 43 نقطة عام 2016، بينمت تراجعت لبنان من الترتيب 67 عام 2015 الى 68 عام 2018 وبقيمة بلغت 42 نقطة ، بينما تشير التقديرات الى تحسن وضع مصر الى الترتيب 73 عام 2016 وبقيمة 41 نقطة مما يشير للجهود التى تبذلها مصر فى توفير مناخ جاذب للاستثمار الاجنبى من خلال توفير الحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتى تتضمن السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي ،الدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي ، وجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز ، فضلا عن ، أهمية وجود استثمارات حكومية في البنية الأساسية .

مصر – المغرب – لبنان (سياسات ، وتشريعات)

تتنافس دول العالم فى إصدار التشريعات المحفزة لجذب الاستثمار والتى لا تهدر الموارد الوطنية وتضمن سيادتها كدولة مضيفة . وبالرغم من ذلك فان سياسات الاستثمار تختلف من حيث المدى والحجم من دولة لاخرى وباختلاف نمط الاستثمار والأهداف المرجوة منه مثل تنمية اقليم ما او زيادة فرص العمل .ومن ثم فالضمانات القانونية والمالية التى تحددها الدولة المستقبلة للاستثمار وان كانت فى الأساس تهدف لاستقطاب رؤوس اموال اجنبية الا أنها تسعى الى تحقيق اهداف خاصة بها محددة مسبقا ومن ثم نجد ان الدول تحدد سياستها الاستثمارية وتعكس ذلك فى نمط معاملتها للمستثمر فاما يكون النمط تشجيعى وهنا يمنح المستثمر الاجنبى مزايا اكبر من المستثمر المحلى ،او نمط الموائمة وهو نمط تقوم فيه الدولة بوضع سياسة انتقائية رقابية مقترنة بحوافز نسبية اى يتم وضع قيود على الاستثمار الاجنبى ولا يتم التصريح الا فى حدود معينة . واخيرا النمط المقيد وهو فرض الدولة لقيود قانونية على المستثمر الاجنبى قد تكون اشد من القيود على المستثمر الوطنى .

مصـــر

تعتبر مصر من الدول المستقبلة للاستثمار الاجنبى ، خاصة العربى منه . على الرغم من انخفاض المؤشرات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار بها ، الا انها تمتلك من الامكانات ما يجعلها تستطيع الوصول الى معدلات الاداء المرجوة نظرا لما تمتلكه من بيئة تكنولوجيه وايدى عاملة وموارد طبيعية وانماط تعليم مختلفة . واخيرا استطعت مصر وبعد عدة سنوات من البحث إصدار قانون الاستثمار الموحد لعام 2017 والذى تستهدف مصر من خلاله القضاء على معوقات جذب

(1) **World Economic Forum , Competitiveness Index , www. weforum . com,. 2017**

(2) **جدول (2) ملحق البحث .**

الاستثمار ومعالجة مشاكل المستثمرين وتوفير الحوافز الضريبية المشجعة وتقديم الضمانات القانونية للمستثمرين ، وإتاحة التملك الأجنبي للشركات بنسبة 100% ، واختصار زمن التأسيس من عدة أشهر في المتوسط إلى 72 ساعة فقط ، وبوجه خاص امكانية تحويل ارباحهم الى الخارج ورغم اهمية القانون وجدواه فى هذه المرحلة الحرجة للاقتصاد المصرى الا ان اللائحة التنفيذية له لم تصدر بعد ومن ثم يصبح القانون دو اى جدوى حتى صدور اللائحة ، بالإضافة الى ان القانون صدر للاستثمار بوجه عام ولم يراعى تنوع القطاعات الاقتصادية والتى قد تتطلب تشريعات استثمارية خاصة بها لتنمية تلك القطاعات ، مثل القطاع الزراعى .

المغرب [1]

يدعم المغرب دور القطاع الخاص في الاقتصاد عبر منح حوافز وامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب. وقد عملت الحكومات المتعاقبة على سن قوانين تشجيعية للاستثمار وتبسيط الاجراءات وتعزيز الضمانات القانونية والقضائية. ونتيجة لذلك، أصبح لدى المغرب ترسانة من القوانين التي تعزز الاستثمار وتحميه، منها، ميثاق الاستثمار، وقانون الشركات المجهولة، ومدونة التجارة، وقانون الاحتكار، والملكية الفكرية والصناعية اضافة الى اقامة نحو تسع محاكم تجارية تبت في النزاعات ذات الطبيعة المالية والاقتصادية.

ويعتبر ميثاق الاستثمار لعام 1995 تكملة لبرنامج التقويم الهيكلي الجاري تطبيقه مع البنك الدولي منذ 1983 وهو يتضمن 24 مادة تتعلق بتحسين شروط وظروف الاستثمار وتعميم التشريعات الجبائية التي كانت منحصرة في بعض القطاعات فقط اضافة الى توسيع قائمة الحوافز. ولا يحتاج المستثمر في المغرب اليوم الى أي ترخيص خاص على عكس ما كان قائماً في السابق. وتنص المادة 22 من الميثاق على أن الرخصة تعتبر ممنوحة إذا سكتت الإدارة عن الجواب على طلب متعلق بها داخل أجل ستين يوماً كما تنص بنود أخرى على حماية المستثمر من أي تعسف إداري أو عراقيل محتملة.

ويمنح ميثاق الاستثمار تشجيعاً استثنائياً للمستثمرين الأجانب والشركات العاملة في التصدير أو التي تنجز جزءاً من أعمالها بالعملات الصعبة أو تقيم مشاريع في مناطق نائية. وتحصل تلك الاستثمارات اضافة الى التشجيعات على مستوى حيازة الأرض والتسجيل، على اعفاءات تتراوح بين الاعفاء الكلي و50% من الضرائب طيلة الخمس سنوات الأولى لممارسة النشاط.

وتضمن القانون المالي 1998 - 1999 امتيازات اضافية للشركات المغربية والمتعددة الجنسيات التي تبرم اتفاقات وعقود استثمار مع الحكومة المغربية، منها منح اعفاء كلي من الضرائب والرسوم المفروضة عند الاستيراد على السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة .

كما تم انشاء الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات وفقا للقانون رقم 08-41 وقد اسند اليها القانون مسؤلية القيام بكل عمل ترويجى يهدف الى جذب مزيد من الاستثمار الاجنبى للمغرب ، تقييم معوقات الاستثمار واقتراح التدابير التشريعية والتنظيمية المحفزة والداعمة للاستثمار الاجنبى بالمغرب بالإضافة الى تنمية المناطق المعنية بانشطة التصنيع والتجارة والالكترونيات، والاشراف على كافة المتعاملين فى مجال الاستثمار والتنسيق فيما بينهم

لبنان

لعب الإطار القانوني والسياسات المشجعة على الاستثمار في لبنان دورا مهما في الحفاظ على ثقة المستثمر في الاقتصاد المحلي. وقد كانت للموارد البشرية المتخصصة والمتعددة اللغات ذات التكلفة التنافسية، بالإضافة إلى السياسات الليبرالية في البلاد، دورها الأساسي في تثبيت لبنان على خارطة الاستثمار وضمن اهتمامات المستثمرين الذين يتطلعون إلى تقديم خدماتهم للأسواق المحلية والإقليمية. حيث تم اقتراح قانونين في مجلس الوزراء في العام 2014لتحفيز النشاط الاقتصادي :

- القانون الأول: يهدف إلى تأسيس صندوق بقيمة 30 مليون دولار يوفرها البنك الدولي من أجل إعادة الإعمار والتنمية، ويكون تحت إدارة مؤسسة " كفالات " ويهدف الى الاستثمار في الأفكار والمشاريع الناشئة في أولى مراحلها التأسيسية (2).
- القانون الثاني: وقد وضعت مسودته، ويهدف الى إعطاء الحكومة اللبنانية حق التشريع في المجال الجمركي.

وفي المقابل أطلق المصرف المركزي سلسلة من الحوافز من أجل تشجيع الاستثمار والاستهلاك ودعم نشاط المشاريع الناشئة تمثلت فى(3) :

1. القرار رقم 331 الذي يوفر التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة لتطوير أعمالها . وبعد مرور سنة على هذا القرار، ظهرت اثاره بشكل خاص في تغيير النمط التكنولوجي، مع تزايد مضطرد في عدد المشاريع الاستثمارية المستفيدة . حيث يؤدى هذا القرار الى رفع المخاطر عن البنوك التجارية ، كونه يضمن75% من استثماراتهم سواء تلك التي تتم بصورة مباشرة في الشركات الناشئة أو عبر الصناديق التي توفر التمويل للمؤسسات الناشئة.
2. أعلان المصرف المركزي عن حزمة جديدة من الحوافز بقيمة مليار دولار لدعم النشاط الاقتصادي في لبنان عام 2015، والتى ستمثل المجموعة الثالثة من الحوافز التي يقدمها المصرف، بعد1.47 مليار دولار في العام 2013 و 800مليون دولار في عام 2014 وتتكون هذه الحوافز أساسا من قروض ممددة الآجال للبنوك التجارية بسعر فائدة قدره1 ٪، من المتوقع أن تؤدي إلى نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2% .
3. تم إطلاق مبادرات أخرى من قبل الوزارات المعنية لتعزيز النشاط الاستثماري.

وخلال العام 2015، وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار الاقليمية، تم الإعلان عن 44 مشروعا استثماريا أجنبيا وشراكات أجنبية، وهو رقم يزيد بشكل طفيف عن الأرقام التي تم تسجيلها في عام 2014. وكانت الشركات الأوروبية المستثمر الأول في لبنان، إذ بلغت نسبتها 48 في المئة من مجموع الشركات الأجنبية في العام 2015. أما الدول الاوروبية الثلاثة الأبرز، فكانت: كل من فرنس و المملكة المتحدة بنسبة 9 % لكل منهما، ثم ايطاليا بنحو4.5% . في المقابل ارتفعت حصة المستثمرين العرب من الشركات الأجنبية لتصل إلى 32 % عام 2015. وقد حافظت الإمارات على المركز الأول باستحواذها على 22.7% من إجمالى الشركات الأجنبية، تليها الأردن بنسبة 4.5 % (vi).

مصر – المغرب – لبنان (القطاع الزراعى)

على الرغم من تنوع مصادر الدخل القومى واعتمادها بشكل اساسى على قطاعات محددة الا ان القطاع الزراعى لا يزال قطاعاً هاما وفاعلا بل وخير دليل على ذلك انه القطاع الوحيد الذى لم يتأثر بالاحداث السياسية التى مرت بها البلاد والتى ادت الى تراجع نصيب تلك القطاعات لااقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى . ويوضح الجدول رقم (8) بعض المؤشرات الاقتصادية الزراعية والتى من اهمها الدخل الزراعى ومن الملاحظ تراجع قيمة الدخل الزراعى من حوالى 37.6 مليار دولار الى نحو 20 مليار دولار عام 2016 ، وهذا التراجع فى الواقع لا يعزى لانخفاض قيمة الدخل الزراعى وانما لانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار .

كما تشير البيانات الى تراجع قيمة الدخل الزراعى من 14.6 مليار دولار عام 2015 الى نحو 11.8 مليار دولار عام 2016 بينما تزايد حجم الدخل الزراعى اللبنانى فى عام 2016 الى نحو 2 مليار دولار

وعلى الرغم من كون مصر دولة زراعية فى المقام الاول الا ان المغرب تفوقت عليها فى الأهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع الزراعى الى الناتج المحلى حيث قدرت بنحو 13% عام 2016، رغم ما شهدته من تراجع بينما بلغت الاهمية النسبية للقيمة المضافة فى القطاع الزراعى المصرى نحو 12% وحصل قطاع الخدمات المصرى على نحو 55% من القيمة المضافة الى الناتج المحلى . بينما احتفظت لبنان بالصدارة فى نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات والتى قدرت بنحو 81%عام 2016 .

وقد اهتمت المملكة المغربية بالقطاع الزراعى وبجه خاص الاستثمار فى القطاع الزراعى وأفردت له تشريعا خاصا عرف باسم ميثاق الاستثمارات الفلاحية الصادر عام 1969 .

كما يشير التقرير الصادر عن صندوق التنمية الفلاحية بالمملكة المغربية والمعنى بالاستثمار فى القطاع الزراعى عام 2017 ان الدولة قد وضعت برنامجا طموحا للنهوض بالقطاع الزراعى عن طريق ضخ حوالى 10 مليار درهم مغربى اى ما يعادل نحو 1.57 مليار دولار خلال هذا العام على ان يتم زيادة هذا المبلغ كل عام على ان توجه هذه الاستثمارات فى صورة قروض ميسرة للمستثمرين بما يتيح لهم الاقبال على الاستثمار فى القطاع الزراعى فى مختلف أنشطته ، ومن ثم يحقق النمو المنشود فى القطاع الزراعى .

وفيما يتعلق بالاستثمار فى القطاع الزراعى فمن الملاحظ انخفاض قيمة الاستثمار الزراعى المصرى مقارنة بحجم الاستثمار القومى حيث يمثل الاستثمار الزراعى نحو 4% من اجمالى الاستثمار القومى عام 2016، ويشير ذلك الى تدنى حجم الاستثمار الموجه الى القطاع الزراعى بوجه ام سواء كان استثمارات محليا او اجنبيا . بينما قدرت الاهمية النسبية للاستثمار الزراعى الى الاستثمار القومى فى المغرب بنحو 4.3% عام 2016 اى ان المغرب والتى لا يعد القطاع الزراعى مصدر رئيسى للدخل بها تتعادل قيمة الاستثمار الزراعى بها مع مصر

بينما لم تتوافر بيانات عن الاستثمار القومى فى لبنان وان كان حم الاستثمار الموجه للقطاع الزراعى قد بلغ حوالى 5 مليار دولار وهو يعادل ما يقرب خمسة امثال قيمة الاستثمار الموجه للقطاع الزراعى فى مصر .

([1]) المفوضية السامية للتخطيط ، التقرير السنوى ، المملكة المغربية ، 2017.

([2]) المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات فى لبنان (ايدال) ، رئاسة مجلس الوزراء اللبنانى ، التقرير السنوى 2015.

([3]) وزارة الاقتصاد والتجارة ، رئاسة مجلس الوزراء اللبنانى ، التقرير السنوى 2016.

([3]) المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات فى لبنان (ايدال) ، مرجع سابق، 2015.

جدول 8 . بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لكل من مصر والمملكة المغربية ، و لبنان القيمة : بالمليار دولار

وجه المقارنة	مصر		المغرب		لبنان	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
الدخل الزراعى	37.6	20	14.6	11.8	1.8	2
الاستثمار الزراعى	1.7	1.02	1.2	1.5	5	5.5
الاهمية النسبية للاستثمار الزراعى الى الاستثمار القومى	3.9	4	3.8	4.3	-	-
الاهمية النسبية للقيمة المضافة الى القطاع الزراعى الى الناتج المحلى	11.2	11.9	14.5	13	5.6	4
الاهمية النسبية للقيمة المضافة الى القطاع الصناعى الى الناتج المحلى	36.2	32.9	29.2	29.7	2.9	15
الاهمية النسبية للقيمة المضافة الى قطاع الخدمات الى الناتج المحلى	52.6	55.2	56.3	57.4	73.4	81

المصدر: موقع كل من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المفوضية السامية المغربية للتخطيط ، وزارة االتخطيط اللبنانية

وتعمل لبنان من خلال خطة استثمارية قوية وموجهة بهدف تنشيط القطاع الزراعى بها حيث قامت فى عام 2015 بإقرار برنامج الجسر البحرى للصادرات اللبنانية والذى استهدف خلق مسارات جديدة للصادرات الزراعية اللبنانية تتيح النفاذ الى الاسواق العالمية وخاصة العربية منها واتاح البرنامج فرص عمل لشركات النقل البحرى والبرى ، وقد اتاح البرنامج حوافز ضريبية تشجيعية للمستثمرين مما ادى لنمو حجم الاستثمار بالاضافة الى رصد الحكومة نحو 21 مليار ليرة لبنانية بما يعادل 14.7 مليار دولار ، كما اعتمدت لبنان برنامج اخر لتنمية الصادرات الزراعية والذى ادى للحفاظ على حجم الصادرات اللبنانية فى الأسواق المختلفة رغم ما عانى منه الاقتصاد اللبنانى من تردى بسبب الاوضاع السياسة الغير مستقرة .

مما سبق يتبين انه على الرغم من قوة القطاع الزراعى المصرى الا ان الدولة لم تمنح له الاليات التى تساعد فى جذب المزيد من الاستثمارات سواء محلية او اجنبية كما فعلت دول اخرى كالمغرب او لبنان والتى ذهبت كل منهما الى سن تشريعات خاصة بتنظيم الاستثمار فى القطاع الزراعى وإطلاق المبادرات لجذب مزيد من الاستثمار لهذا القطاع الحيوى ، بينما مصر الدولة الزراعية الاولى لزال الاستثمار الزراعى بها مهمش ولا يلقى الدعم الكافى رغم استحواذها على حصة كبيرة من الاستثمار الاجنبى الموجه للمنطقة .

النتائج والتوصيات

يمكن ايجاز اهم النتائج والتوصيات التى توصل اليها البحث فيما يلى :

1. تبين من دراسة الاهمية النسبية للدول العربية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية استحواذ المملكة العربية السعودية على المرتبة الاولى فى حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة وذلك بنسبة بلغت نحو 27.7% خلال الفترة (2011-2016) مقارنة بنحو 38.2% من اجمالى حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية خلال الفترة (2006-2010) وذلك لتراجع حجم الاستثمارات الواردة للمنطقة العربية . يليها كل من مصر والامارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 11.44 % ، 10.9% لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (2006-2010)
2. ظهرت المغرب بوضوح على خارطة الجذب الاستثماري العربي خلال الفترة (201-2016) بنسبة بلغت 8.1% مقارنة بنحو 3% فى الفترة الاولى . وقد يعزى ذلك لما تعرضت له مصر خلال تلك الفترة من تغيرات سياسة ادت لحالة من التراجع الاقتصادى وهروب رؤوس الأموال الاجنبية منها الى مناطق اكثر استقرار كالامارات والمغرب ولبنان على الرغم من تراجع حجم الاستثمارات بوجه عام خلال فترتى الدراسة
3. تأتى مصر فى صدارة الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاستثمارية الاجنبية بقيمة بلغت نحو 40.9 مليار دولار تمثل نحو 44.3% من اجمالى قيمة المشروعات الاستثمارية فى المنطقة العربية عام 2016 والمقدرة بنحو 92.3 مليار دولار.
4. يشير مؤشر النمو الاقتصادي تراجع معدل النمو الاقتصادى فى مصر الى نحو 2.3% عام 2016 مقارنة ب 3.4% عام 2015 والذى اقترن بتدهور هيكل الإنتاج فى كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع السياحى، على الرغم ان تقديرات الناتج المحلى الاجمالى المصرى لم تسجل تراجعاً .
5. بدراسة نسبة العجز فى الموازنة لدى كل من مصر والمغرب ولبنان يتبين انه على الرغم من ارتفاع قيمة عجز الموازنة الى نحو 41 مليار دولار الا ان هناك تراجع فى الاهمية النسبية لقيمة العجز الى الناتج المحلى قد انخفضت من نحو 4.4% الى حوالى 3.5% عام 2016 ، مما ينم عن زيادة معدل الاستقرار الاقتصادى ، بينما تزايدت الاهمية النسبية للعجز فى كل من المغرب ولبنان حيث قدرت نسبة العجز بنحو -8.1% ، -12% .
6. وفق مؤشر التنافسية عام 2017 تواصل المغرب تقدمها حيث انتقلت من الترتيب 72 عالميا الى 70 عام 2016 واحتفظت بالمرتبة الثامنة عربيا ، تلتها لبنان فى المرتبة 101 عالميا و ال11 عربيا وجاءت مصر والتى كانت من اقدم الدول التى شاركت فى الخضوع للتقييم فى المرتبة 115 عالميا وال 12 عربيا عام 2016 وقد يرجع ذلك للاحداث السياسية التى شهدتها مصر خلال السنوات القليلة الماضية والتى عصفت بالاقتصاد المصرى واثرت على القطاع المالى ورفعت معدل التضخم .
7. على الرغم من كون مصر دولة زراعية فى المقام الأول إلا أن المغرب تفوقت عليها فى الاهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع الزراعى الى الناتج المحلى حيث قدرت بنحو 13% عام 2016، رغم ما شهدته من تراجع بينما بلغت الاهمية النسبية للقيمة المضافة فى القطاع الزراعى المصرى نحو 12% .
8. اهتمت المملكة المغربية بالقطاع الزراعى وبوجه خاص الاستثمار فى القطاع الزراعى وأفردت له تشريعا خاصا عرف باسم ميثاق الاستثمارات الفلاحية الصادر عام 1969 .

بناء على النتائج السابقة يوصى البحث :

- الاسراع بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى بما يسهم فى خفض معدلات التضخم وعجز الموازنة ويعطى للمستثمر ثقة فى قدرة المقتصد المصرى على توفير مناخ استثمارى مشجع .
- توفير البنية الاساسية الملائمة سياسيا وتشريعيا لتحقيق مزيد من الحرية الاقتصادية ، لتوفير مناخ جاذب للاستثمار .
- يجب اتخاذ حزمة من السياسات الاصلاحية المعنية بالقطاع الزراعى بوجه خاص ، تتضمن سن تشريع خاص بالاستثمار فى القطاع الزراعى وتحفيز المستثمر الاجنبى والمحلى على العمل فى هذا القطاع الهام ، سواء بسياسات ضريبية محفزة ، قروض استثمارية بفائدة مدعومة واجال طويلة ، تطوير البيئة المؤسسية العاملة فى القطاع الزراعى ، توفير الخدمات اللوجيستية للقطاع .
- تحديد خريطة استثمارية محددة بالمناطق المستهدف الاستثمار الزراعى بها ، والفرص الاستثمارية المتاحة بكل منطقة ، وانماط الاستثمار المستهدف تنفيذها بما يخدم تحقيق هدف التنمية المستدامة ، وليس جذب الاستثمارات دون توجيه لها .
- توجيه الاستثمار نحو اقامة المشروعات الزراعية التكاملية والتى تزيد من الطاقة الانتاجية للقطاع وتخدم العملية التصديرية .

المراجع

الانفتاح الاقتصادى (بين النظرية و التطبيق) ، عبد الهادى محمد والى ، دار المعرفة الجامعية ، 1989

الفكر الحديث فى مجال الاستثمار ، منير ابراهيم هندى ، دار المعارف ، سنة 1999

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان ، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت،2017 .

المفوضية السامية للتخطيط ، التقرير السنوى ، المملكة المغربية ، 2017.

المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات فى لبنان (ايدال) ، رئاسة مجلس الوزراء اللبنانى ، التقرير السنوى 2015.

طرق قياس العلاقات الاقتصادية ، عبد القادر محمد عبد القادر (دكتور) ، ، دار الجامعات المصرية ، 1990

وزارة الاستثمار ، عرض تقديمى بعنوان " الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر "، القاهرة ، يوليو 2010

Investments An Introduction, Herbert B. Mayo , Thomson , 2008

Index of Economic Freedom Annual Report , Institute for Economic Freedom , The Heritage foundation , 2017

UNCTAD, World Investment Report Transnational Corporations and Export Competitiveness , Geneva, 2002 .

UNCTAD ,World Investment Report, Investment and The Digital Economy , Geneva, 2017 .

World Economic Forum , Competitiveness Index, www. weforum . com,. 2017

الملاحق

جدول 1. تطور عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016)

السنوات	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عددالشركات
2003	69	4,183	8,971	53
2004	63	1,975	8,569	51
2005	118	32,039	51,269	81
2006	221	56,270	91,487	137
2007	108	17,831	26,872	87
2008	257	64,721	98,896	165
2009	191	33,938	48,400	146
2010	212	17,199	39,829	139
2011	258	14,244	29,237	143
2012	353	20,543	46,781	158
2013	241	13,715	32,420	136
2014	162	11,390	33,868	95
2015	157	13,916	20,870	104
2016	142	22,164	26,585	91
الإجمالي	2,552	324,129	564,054	1,036
المتوسط	182	23,152	40,290	113

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، التقرير السنوى ، الكويت ، 2017

جدول 2. أداء مجموعات الدول في المجموعات الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2017

المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلى لقيمة المؤشر	مؤشر ضمان		مجموعة المتطلبات الأساسية				العوامل الكامنة				العوامل الخارجية			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017	
	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب
منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	60	21	60	21	69.5	23	67.8	22	68.2	22	68.1	21	40.5	22	42.2	22
شرق اسيا و المحيط الهادى	51.8	43	51.3	42	63.4	44	60.9	46	56.6	48	56.8	46	34.9	41	35.5	42
اوروبا واسيا الوسطى	48.9	47	48.4	47	58.6	55	56.2	56	56.4	46	56.2	45	30.6	43	31.5	44
المنطقة العربية	41.6	68	41.2	67	53.2	71	51.4	70	49.6	63	48.3	65	23	71	24	69
دول الخليج العربى	51.1	41	50.7	41	60.6	46	59.9	42	62.8	33	61.4	35	29.4	49	30.1	48
دول المشرق العربى	42.5	67	41.6	67	50.6	85	48.6	82	50.2	61	47.8	64	26	63	27.2	60
دول المغرب العربى	40.3	73	39.9	71	54.2	70	51.8	71	44.7	75	44.1	75	22.5	76	23.5	74
دول الاداء المنخفض	27.8	106	27.6	106	43.1	101	40.5	102	33	103	32.2	103	11.6	105	12.9	104
امريكا اللاتينية والكاريبى	40.5	73	39.9	73	52.5	72	50.4	71	45.6	72	45.3	71	23.8	70	24	70
جنوب أسيا	38.3	79	36.8	81	51.1	81	48.3	84	42.6	80	41.2	82	22.2	76	21.7	78
افريقيا	34.9	87	34.1	88	51.4	79	49.2	80	38.5	89	37.4	90	17.6	90	17.9	90
المتوسط العالمي	47	55	46.6	55	58.9	55	56.9	55	53.3	55	52.8	55	28.9	55	29.8	55

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، التقرير السنوى ، الكويت ، 2017

A Comparative Study for Mechanisms to Attract Foreign Investment in Egypt and some Arab Countries

Yehia, Y. A. and Doaa M. Mohamed
Agricultural Economics Research Institute

ABSTRACT

The International Monetary Fund (IMF) estimates that Egypt is ranked second in the Arab world in terms of foreign investment flows, with a value of 8.1 billion dollars, representing about 26.3% of the total inflows of Arab countries estimated at 30.8 billion dollars in 2016. However, Egypt is ranked according to the international classification and international indicators within the group of countries that are very weak in terms of the ability to attract foreign direct investment, and less in attracting factors of investment and other Arab countries. Which requires the research behind the decline of the Egyptian international indicators compared to some Arab countries, and the extent of the reflection of Egypt's ability to attract foreign investment on the flow of investment to the Egyptian agricultural sector. Which requires the research behind the decline of the Egyptian international indicators compared to some Arab countries, and the reflection of Egypt's ability to attract foreign investment on the flow of investment to the Egyptian agricultural sector. And then aimed at comparing the mechanisms of attracting foreign direct investment in Egypt and some Arab countries and the reflection on the volume of foreign investments directed to the Egyptian agricultural sector. The results showed Saudi Arabia's acquisition of first place in the volume of incoming foreign investments by 27.7% during the period 2011-2016 compared to 38.2% of the total volume of investments received by the Arab countries during the period 2006-2010, In the Arab region. , Followed by Egypt and the United Arab Emirates with 11.44% and 10.9% respectively during the period 2006-2010. Morocco also showed clearly on the map of Arab investment attraction during the period 201-2016 with 8.1% compared to 3% In the first period. This may be due to the fact that during this period, Egypt underwent policy changes that led to a state of economic decline and the flight of foreign capital into more stable areas such as the UAE and Morocco. Egypt is at the forefront of the Arab countries receiving foreign investment projects worth about 40.9 billion dollars, accounting for 44.3% of the total value of investment projects in the Arab region in 2016, estimated at 92.3 billion dollars. According to the 2017 Competitiveness Index, Morocco ranked 70th in 2016 and remained 8th in the Arab world, followed by Lebanon ranked 101th globally and 11 Arabs. Egypt, which was one of the oldest countries to participate in the ranking, ranked 115th in the world and 12 in 2016. To the political events witnessed by Egypt during the past few years, which have hit the Egyptian economy and affected the financial sector and raised the rate of inflation. Despite the fact that Egypt is an agricultural country in the first place, Morocco has outperformed the relative importance of the added value of the agricultural sector to the GDP, estimated at 13% in 2016, despite its decline while the relative importance of added value in the Egyptian agricultural sector was about 12%. %. The following research is recommended: • Accelerate the implementation of economic reform programs, which will contribute to reducing inflation rates and budget deficit and gives the investor confidence in the ability of the Egyptian economizer to provide an encouraging investment climate.• A package of reform policies for the agricultural sector should be adopted in particular, including the enactment of legislation on investment in the agricultural sector and the encouragement of foreign and domestic investors to work in this important sector, whether through stimulating tax policies, long-term subsidized investment loans, Agricultural sector, providing logistical services to the sector.